تطوير السياسات التعليمية بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول "تصور مقترح"

د. عروب أحمد القطان
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت
د. هديل يوسف الشطي
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت
د. عيسى محمد الكندري
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت

الملخص

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتطوير السياسة التربوية بدولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا ، والتعرف على آليات تخطيط وبناء السياسة التربوية بدولة الكويت ، والكشف عن ملامح السياسة التربوية ومرتكزاتها بدولة الكويت، وعرض أوجه الاستفادة من بعض الخبرات الناجحة في تخطيط الساسيات التربوية وتنفيذها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل السياسات التربوية وتم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى وتمثل مجتمع الدراسة في الأدب النظري، وجميع الوثائق الرسمية الصادرة عن دولة الكويت، والمتعلقة بالسياسة التربوية والتعليمية بالبلاد، والدراسات والأدب النظري المتعلق بهذا الموضوع في بعض الدول المتقدمة تعليميًا؛ وهي في هذه الدراسة(فنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة)، وجاءت عينة الدراسة لتشمل الوثائق الرسمية التي استطاع الباحثون الوصول إليها، والخاصة بالسياسات التعليمية في الكويت، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة.

وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية بالكويت اشتمل على خطوات إعداد التصور ورؤية التصور المقترح وفلسفته وأهدافه وأسسه ومنطلقاته والمستفيدون منه وإجراءات تطبيقه ومتطلبات تطبيقه والجهات المسؤلة عن التطبيق واختصاص كل جه ثم تحديد محتوى التصور وانتهى التصور بتوقع بعض الصعوبات اثناء التنفيذ وسبل التغلب عليها.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة الاستعانة الدورية ببيوت الخبرة العالمية في مجال تخطيط وصياغة السياسات التعليمية ، والجدية في تنفيذ التصور المقترح لتطوير السياسة التعليمية؛ ليكون خريطة طريق نحو كويت جديدة.

Abstract

The study aimed to develop a proposed vision for developing the educational policy in the State of Kuwait. It sought to achieve this by examining the experiences of educationally advanced countries like Finland, the United States, and Singapore. The study also aimed to understand the mechanisms of educational policy planning and implementation in Kuwait, and to identify the key features and foundations of Kuwait's current educational policy.

The study adopted a descriptive approach to analyze educational policies in some educationally advanced foreign countries. Content analysis was utilized, and the study population consisted of theoretical literature, all official documents issued by the State of Kuwait related to educational and pedagogical policies in the country, as well as studies and theoretical literature related to this topic in some educationally advanced countries, namely (Finland, the United States of America, and Singapore). The study sample included the official documents that the researchers were able to access, specifically those related to educational policies in Kuwait, Finland, the United States of America, and Singapore."

The study resulted in a proposed vision for developing Kuwait's educational policy**.** This vision included steps for preparation, philosophy, goals, foundations, beneficiaries, implementation procedures, and the responsible authorities. The vision also anticipated potential challenges during implementation and suggested solutions.

The study concluded with several recommendations, including the need to regularly consult with international experts in educational policy planning and the importance of seriously implementing the proposed vision to create a new roadmap for Kuwait.

تطوير السياسات التعليمية بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول "تصور مقترح"

د. عروب أحمد القطان
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت
د. هديل يوسف الشطي
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت
د. عيسى محمد الكندري
عضو هيئة التدريس بقسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت

مقدمة

تحظى أنظمة التعليم في دول العالم باهتمام كبير؛ نظرًا لما لها من أهمية سامية، ومكانة عالية، وموقع مهم بين مرتكزات الأمن القومي، ودورها الكبير كقاطرة للتنمية المستدامة، وكفاعل رئيس في إعداد القوى البشرية المؤهلة، وقد ظهر هذا الاهتمام في خطابات الزعماء والقيادات السياسية، وبيانات الحكومات، ومناقشات البرلمانات، وظهر أيضًا على صعيد المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية.

وإذا كان النظام التعليمي في أي مجتمع يُعبر في مجمله عن تطور الأوضاع المجتمعية كافة، فإن السياسة التعليمية تبرز مقدار النظرة المستقبلية للنظام السياسي للتعليم بالمجتمع؛ كونها نقطة الالتقاء بين النظامين التعليمي والسياسي بأي مجتمع؛ فالتعليم يقوم بإعداد رأس المال البشري وتأهيله بالمجتمع؛ ليُسهم بكفاءة وفاعلية في تنمية المجتمع وازدهاره، وإشاعة العدل الاجتماعي، والتواصل والحوار الثقافي المتجدد؛ ولكي يحقق المجتمع هذه الأهداف؛ لابد من قيامه بصياغة سياسة تعليمية؛ تتوافق مع الواقع الاجتماعي القائم بالمجتمع، وتتعامل بكفاءة ونجاح مع المتغيرات العالمية الحالية والمتوقعة(الرشيدي ،٢٠١٢).

وبنظرة متعمقة في الاتجاه العام لتناول القضايا والمشكلات التعليمية؛ يتضح أنه يتم التركيز على رصد المشكلات المختلفة ودراستها وتشخيصها، والتي تواجه العملية التعليمية في

معزل عن بعضها البعض؛ بما لا يتيح إمكانية امتلاك رؤية متكاملة شاملة؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من أية إصلاحات لنظام التعليم وتطويره وتحديثه؛ فهذه الرؤية الشاملة لن تتوافر إلا بتناول قضايا التعليم ومشكلاته، في تفاعلاتها وعملياتها وتأثيراتها المتبادلة مع بعضها البعض، ولن يتم هذا إلا في إطار السياسة التعليمية والتربوية الموجهة للنظام التعليمي.

فالسياسة التعليمية هي المحرك الأساس والدفة الموجهة لحركة نظام التعليم، في حاضره ومستقبله، كونها مجموعة من المبادئ والتوجهات العامة التي تحكم عناصر منظومة التعليم ومكوناتها في عملياتها المختلفة؛ تحقيقًا لنواتج ومخرجات محددة، يسعى المجتمع ويأمل في الحصول عليها من نظامه التعليمي في ضوء الأوضاع والمتغيرات والإمكانات المتاحة والمتوقعة مستقبلًا(سعاد، ٢٠١٣).

ويهدف المجتمع من نظامه التعليمي أمرين أساسين؛ هما الواقع المجتمعي وبالأخص الواقع التعليمي وما يموج به من مشكلات تحتاج إلى علاج وحلول، ومجموعة التحديات والمتغيرات المحتملة، وما يترتب عليها من تداعيات تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على التعليم؛ لذا فإن السياسة التعليمية تتطلب باستمرار مراجعة ذلك الواقع وتلك التحديات على الصعيدين الداخلي المحلي والخارجي الإقليمي والعالمي، وما تفرزه من تأثيرات ومتغيرات، وإلا تحولت هذه التأثيرات إلى ضغوط؛ ومن ثم يفقد التعليم قدرته على العمل في البيئة التي يوجد فيها، ويكون مسعاه هو محاولة التكيف مع تلك التحديات فقط، دون أن تستفيد مما تتضمنه من إيجابيات، ودون رغبه حقيقية في درء ما قد تحتويه من سلبيات.

ولكى تحقق السياسة التعليمية طموحات المجتمع من التعليم؛ فهي بحاجة إلى عملية تخطيط بطريقة علمية ودقيقة؛ لضمان رسم سياسة تعليمية مبنية على التنبؤ السليم بالتغييرات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التحديات التي تمارس تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على مستقبل التعليم، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن وجود سياسة تعليمية دون تخطيط سليم لها؛ يراعي الإمكانات المتاحة والمحتملة، ويضمن جودة استخدامها؛ تحقيقًا للأهداف المنشودة، واضعاً العلاقات التشابكية بين سياسة نظام التعليم، وسياسات أنظمة المجتمع الأخرى في مكانها المناسب؛ وبذلك يكون تخطيط السياسة التعليمية بمثابة تحليل

علمي منظم لمراحل صياغة السياسة التعليمية المختلفة، وبما يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، ومتطلباته المختلفة من النظام التعليمي (سعاد ، ٢٠١٣).

ولقد اهتمت الدول العربية بتبني سياسات تربوية؛ لتلبية ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة، وتلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة الماهرة، والكوادر الفنية عالية التخصص والمطلوبة من جهة أخرى، كما جرت محاولات لإصلاح التربية وتجديدها في سياق التنمية الشاملة.

وتعيش دولة الكويت حالة اقتصادية وتعليمية متميزة؛ فمن الناحية الاقتصادية؛ يعد الاقتصاد الكويتي من أقوى اقتصاديات العالم، فقد بلغت القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الجارية مع نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ (يوليو – سبتمبر) (٧,٩٠٦,١) مليون دينار كويتي، كما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الربعي الثابتة (٨,٦٢٢,٢) دينار كويتي، وسجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث نموًا مقداره (١,٢٪) مقارنة بالربع الثاني لعام ٢٠٢٠(الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢١).

ووفقًا للإحصاءات الرسمية، فقد كان متوسط دخل الفرد الكويتي عام ١٩٨٤ نحو (٢٠) ألف دولار سنويًا، ووفق تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨، فقد جاءت الكويت في المركز السابع عشر على مستوى العالم لمتوسط دخل المواطن الكويتي بنحو (٤٠) ألف دولار (منصور، ٢٠١٩).

كما تشهد دولة الكويت طفرة كبيرة في المجال التعليمي؛ من حيث عدد المدارس، والفصول، والطلاب، والمعلمين؛ فقد بلغ عدد مكونات التعليم الحكومي العام من (رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (٨٥٣) روضة ومدرسة، كما بلغ عدد الفصول (١٦٧١٤) فصلًا، وبلغ عدد الطلاب (٤٢٥٥٠١) طالبًا وطالبة، وبلغ عدد المعلمين (٧٣٣٣٥) معلمًا ومعلمة (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢-٢٠٢٣).

وجاء في الإصدار الثالث لحملة (من أجل الكويت - لنعلم أولادنا النزاهة)، الصادر عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت لعام (٢٠٢٠)، بيان لواقع التعليم في دولة الكويت؛ حيث بلغت ميزانية وزارة التربية لعام ٢٠٢٠ (٢,٣) مليار دينار كويتي، وأن

٩٠٪ من ميزانية وزارة التربية مخصصة لرواتب المعلمين والموظفين ، وأن تكلفة الطالب الكويتي سنويًا في المدارس الحكومية هي الأكبر على صعيد طلبة العالم حيث يتم إنفاق مبلغ (٤,٦٩٣) آلاف دينار كويتي على كل طفل كويتي بدور رياض الأطفال، ومبلغ (٣,٢٨٠) آلاف دينار كويتي لكل تلميذ ابتدائي، ومبلغ (٣,٤٢٦) آلاف دينار كويتي لكل تلميذ في المرحلة المتوسطة، ومبلغ (٣,٦٥١) آلاف دينار كويتي لكل طالب ثانوي.

ولقد جاء إطلاق رؤية الكويت ٢٠٣٥؛ بهدف أن يكون لدولة الكويت مكانة دولية مرموقة في المجال التنموي، بإدارة حكومية فاعلة، واقتصاد متنوع، وبيئة معيشية مستدامة، وتحقيق رعاية صحية عالية الجودة، وتأسيس بنية تحتية متطورة، وتعزيز رأس المال البشري الإبداعي،وتحفز روح الإبداع والمبادرة وريادة الأعمال في الاقتصاد والمجتمع (باطويح والمناور، ٢٠٢٠).

كما أصبح الشعار الرسمي لدولة الكويت الذي يرمز إلى توجه موحد نحو مستقبل مزدهر ومستمر بحلول عام ٢٠٣٥؛ وذلك عن طريق وضع خطة للتنمية الوطنية؛ لتحويل دولة الكويت إلى مركز قيادي وريادي في المنطقة؛ في الجوانب المالية والثقافية والمؤسسية، ويوجد لخطة التنمية الوطنية سبع ركائز أساسية؛ ومن هذه الركائز: رأسمال بشري إبداعي؛ ولتحقيق الهدف من هذه الركيزة يجب إنجاز عدد من المشروعات الرئيسة؛ والتي منها: وضع معايير وطنية للتعليم، وتقييم نظام التعليم، وتطبيق معايير الجودة (السهو وعباس،٢٠١٩).

وجاء في الدستور الكويتي في المادة (١٣) "أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه"، كما جاء في المادة (٤٠) من الدستور الكويتي "أن التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقًا للقانون وحدود النظام العام والآداب. والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقًا للقانون، ولقد فتحت هذه النصوص الدستورية المجال أمام وزارة التربية لتجسدها في ممارساتها التربوية والإدارية، وتحويل هذه التوجهات السامية للدستور إلى واقع حي ملموس، وقد أثمرت جهود الوزارة في إطار خمسة قوانين عامة تؤكد هذه التوجهات الدستورية؛ هي "قانون التعليم العام، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون التعليم التطبيقي،

وقانون التعليم الخاص، وقانون محو الأمية"، وقد كفلت هذه القوانين الخمسة إرادة الدستور في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم، ولاسيما في المراحل الأولى من النظام التعليمي.

وبالرغم من كل هذه الطفرة التي تعيشها دولة الكويت من حيث النمو الاقتصادي، وتوفير كل الدعم والميزانيات اللازمة لنظام التعليم، إلا أن أداء المؤسسات التعليمية بدولة الكويت ومستوى مخرجاتها؛ ليس على المستوى المأمول الذي يطمح إليه المجتمع الكويتي، ولا تنسجم مع رؤية الكويت ٢٠٣٥، تلك الرؤية الطموحة والتي من أهدافها؛ تحقيق التنمية البشرية المتوازنة، وتعزيز رأس المال البشري الإبداعي.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية؛ لتقديم تصور وطني مقترح؛ لتطوير السياسة التعليمية بدولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا؛ ليكون هذا التصور مُدخلًا من مُدخلات تحقيق رؤية دولة الكويت لعام ٢٠٣٥.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

في ظل التطور الكبير والمتسارع في العصر الحالي، لم تعد النماذج التقليدية للمنظمات عاملاً لتحقيق الميزة التنافسية، وإنما الذي يحقق هذه الميزة هي الأفكار والنماذج الإبداعية والابتكارية التي تُعد ركنًا أساسيًا لتحقيقها؛ ولهذا فقد أوضح الإطار المرجعي والتنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت (٢٠١٣)، أن هناك جملة من التحديات التي تواجه نظام التعليم بدولة الكويت تتمثل في الآتي: التحدي الاقتصادي: ويتمثل في الاستفادة القصوى من الموارد المالية التي تخصص للتعليم، بتوجيهها للتطوير والتنمية، والتحدي الاجتماعي: ويتمثل في الحاجة إلى تعديل قيم العمل؛ لتكون أكثر تركيزًا على الوظائف الإنتاجية، والتحدي المنهجي: ويتمثل في الحاجة إلى إيجاد نظام تعليمي يوفر العوامل الأساسية لإعداد النشء لتحقيق أهداف الدولة ومبادئها، والتحدي المتعلق بتنظيم القطاع التعليمي ومؤسساته الرسمية ويتمثل في بناء الهياكل الأساسية؛ لتكون الوظيفة الأولى للإدارة التربوية الرسمية التركيز على أعمال التطوير والرقابة والتقويم والتحفيز والدعم للمدارس، والتحدي الفني: ويتمثل في تسخير المناهج للارتقاء بمخرجات التعليم لجميع

الفئات الطلابية، والتحدي التكنولوجي: ويتمثل في توظيف التكنولوجيا في المجال التعليمي، والتحدي الإنساني الحضاري: ويتمثل في الانفتاح الثقافي والاقتصادي، وما يتطلبه ذلك لإعداد الأبناء لمواجهة هذا التحدي، والتحدي القيمي: ويتمثل في الحاجة إلى تأكيد قيم الحوار وحقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر لدى النشء.

فالمتأمل لواقع أداء مؤسسات التعليم العام بدولة الكويت؛ يجد أنها تعاني من مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي تقف حائلًا دون تحقيق الجودة؛ ومنها: "ضعف القيادات الإدارية، وغموض السياسات المحددة للعمل، أو انعدامها، وكثرة التضارب والتعارض تجاه إنجاز العمل، والخوف من اتخاذ أي قرار أو إعداد خطة للعمل الإداري، وتعدد المشكلات الإدارية وتعقدها، ونمطية العمل الإداري، وزيادة عبء العمل على الإدارة، وعدم التكيف الوظيفي للمعلمين، وضعف الإعداد المهني والعلمي لهم، وقد نتج عن ذلك تدني مستوى أداء الأفراد العاملين والأداء الإداري داخل المدرسة" (العازمي ، ٢٠٠٧ ، ٧).

وقد صدر تقرير وزارة التربية في دولة الكويت في (٢٠١٣م) والذي كشف عن ضعف بعض الإدارات المدرسية في تحقيق أهدافها لعدم انتهاج أساليب إدارية؛ تمكنها من التخطيط الجيد في وضع الأهداف وتحقيقها، وعدم الالتزام بالأسس العلمية في حل المشكلات، وكثرة أعداد رافضي التغيير لضعف الوعي والثقافة الإدارية لديهم؛ مما حرم العديد من الإدارات المدرسية من تبنى المستجدات في الإدارة المدرسية وجعلها عاجزة عن تطوير نفسها، ومواكبة التطورات الحديثة المستجدة في فنون الإدارة.

كما يعاني نظام التعليم العام بدولة الكويت العديد من المشكلات؛ حيث أوضح بلال (٢٠١٨، ٤١-٤٢) أن مدارس التعليم بدولة الكويت تعاني تحديات متعددة تتمثل في: "احتياج الأنظمة واللوائح بمدارس التعليم بدولة الكويت إلى مراجعة المعوقات وتقييمها وتشخيصها، والتي تعوق التنفيذ الجيد لها، وأهمية تفعيل الرقابة الإدارية داخل مدارس التعليم المتوسط من حيث المتابعة والمساءلة والشفافية، وحاجة هذه المدارس كذلك إلى تمكين المعلمين والعاملين بما يعزز عمل الفريق الواحد والأداء الجماعي، هذا إلى جانب ما لاحظه الباحثون -نظرًا لطبيعة عملهم وملامستهم للواقع التربوي بدولة الكويت- من معاناة مدارس التعليم الثانوي بدولة

الكويت مشكلات كثيرة؛ من أهمها: غياب الرؤية والرسالة التربوية الواضحة، ومحدودية المسارات الدراسية في المرحلة الثانوية والتي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل، وضعف الكفاءة في أداء الوظائف الإدارية من تخطيط وتنفيذ وتنسيق وتقييم ومتابعة، وضعف مستوى مخرجات العملية التعليمية".

وقد شخصت المبادرة الوطنية لإصلاح التعليم وتطويره في دولة الكويت (٢٠٢١م) الواقع التعليمي بدولة الكويت؛ حيث تبين تدني مستوى أداء طلاب دولة الكويت، وخاصة في مواد العلوم والرياضيات واللغة العربية، والتي ظهرت في القياسات العالمية؛ مثل: اختبار(PIRLS) و(TIMSS)، وضعف التوجه للتخصصات العلمية، وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتوجهات العالمية والمجتمعية واستشراف توجهات سوق العمل، وضعف فاعلية استخدام المصادر التعليمية المتاحة، بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي، حيث توجد مشروعات حكومية مخصص لها مبالغ طائلة، دون بيان لمدى كفاءتها في تحقيق المؤشرات المرجوة، والشكل(١) يوضح ذلك:

المشروع	تاريخ الانتهاء الحقدّر	نسبة الإنجاز	التكلفة (د.ك)	فرص العمل للكويتي
المعايير الوطنية للتعليم	2022	90%	4,087,500	لم يذكر
الدراسات المحليّة والدوليّة لقياس وتقييم نظام التعليم بدولة الكويت	2022	83%	3,132,500	لم يذكر
الاختبارات الوطنيّة للقبول الجامعي	2022	22%	4,200,000	لم يذكر
التميّز المدرسي لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المدرسة	2022	78%	3,000,000	لم يذكر

شكل (١) المشروعات الحكومية التعليمية بالكويت وتكلفتها (العيسى وآخرون،٢٠٢١، ٤٢)

وفي سياق متصل، فقد أشار الملخص التنفيذي لرؤية الكويت (٢٠٣٥م) إلى أن النظام التعليمي الكويتي لا يعزز التوجه نحو الأداء والتميز؛ بالرغم من أن نظام التعليم في الكويت كان في السابق يحظى بتقدير كبير على مستوى دول الخليج، ولكن هذا النظام التعليمي لم يعد كذلك حاليًا؛ وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الإنفاق الحكومي على التعليم للفرد؛

فإن النظام الحالي يعجز عن توفير رأس المال البشري، والمؤهلات المتطورة المطلوبة لسوق العمل القائمة على القطاع الخاص، وما زال طلاب الكويت يحتلون المراتب الأخيرة بقائمة امتحانات المعايير الدولية؛ مثل: "التوجهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMMS)، و"دراسة التقدم في ثقافة القراءة الدولية" (PIRLS). كما أن انخفاض معدلات التسجيل الجامعي في الكويت يشير إلى أن النظام الحالي لا يوفر حوافز فعالة لغالبية أبناء الكويت لمتابعة التعليم العالي.

وقد أوضحت الهولي وآخرون (٢٠٢٣م) أنه بسبب قِدَمِ السياسات التعليمية في الكويت؛ فقدْ فَقَدَ المتعلم الكويتي بوصلة تفكيره، ووقع في صدام فكري عميق؛ بسبب صراع بين تيارات دينية متشددة متمسكة بقيود مجتمعية تراثية وبعضها وهمية، وتيارات علمانية تنادي بالحداثة ومزيد من الانفتاح الخارجي ومزيد من هشاشة الثقافة والفكر.

وتماشيًا مع برنامج عمل الحكومة في دولة الكويت الفصل التشريعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٧، في محاور برنامج عمل الحكومة، المحور الإداري، والذي تضمن ضرورة تحسين بيئة الأعمال والخدمات الحكومية، وتطوير الأداء الوظيفي للعاملين بدولة الكويت، ومحور رأس المال البشري، والمتضمن إصلاح المنظومة التعليمية، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي والتطوير، وتنمية المهارات والقدرات (مجلس الوزراء الكويتي، ٢٠٢٤).

ولعلاج جوانب القصور في النظام التعليمي بدولة الكويت؛ كان من الضرورى مراجعة بعض الخبرات الناجحة والمتميزة تعليميًا بدول العالم؛ مثل: الولايات المتحدة الامريكية، وفنلندا، وسنغافورة؛ لتقاربها مع دولة الكويت في المستوى الاقتصادي، وتلاقيها في الآمال والطموحات، وكذلك في مواجهة التحديات والمعوقات.

وعليه يتضح أن مراجعة السياسة التربوية بدولة الكويت لم تعد ترفًا؛ بل صارت ضرورة حتمية فرضتها الأزمات التي تمر بها المؤسسات التعليمية، وتمر بها جميع المجتمعات من جائحات صحية، وتعليم عن بعد؛ من أجل وجود نظام تعليمي كفء وفعال، قائم على التميز والشراكة، ويستطيع إدارة جميع مدخلاته المتمثلة في: (قيادة تربوية متميزة، ومعلم ذي كفاءة عالية، وبيئة مدرسية جاذبة، وشراكة مجتمعية، وجودة المناهج المدرسية) في إطار

من السياسات والعمليات الحاكمة، والقيم المنظمة؛ من أجل تعظيم كفاءة المخرجات التربوية من (معارف، ومهارات، وقيم)؛ لينتج لنا كمحصلة نهائية: "طلابًا ذوي كفاءة عالية، وقدرات تنافسية محلية وعالمية، مع خضوع هذا النظام للتقييم المستمر؛ من أجل تحسين هذه المخرجات".

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس التالى:

كيف يمكن تطوير السياسات التعليمية بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول؟

ومن هذا التساؤل الرئيس، تتفرع عدة تساؤلات؛ مثل:

١- ما الإطار المفاهيمي والفلسفي للسياسة التعليمية من حيث: (مفهومها، وخصائصها، وأهميتها، ومراحل صنعها)"؟

٢- ما آليات تخطيط وبناء السياسة التربوية بدولة الكويت؟

٣- ما ملامح ومرتكزات السياسة التربوية الحالية لدولة الكويت؟

٤- ما أوجه الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا في تخطيط وتنفيذ السياسات التعليمية؟

٥- ما التصور المقترح لتطوير السياسات التعليمية بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات الناجحة؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة؛ في بناء تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية بدولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا؛ ويتطلب ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت في الآتي:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي والفلسفي للسياسة التربوية من حيث (مفهومها، وخصائصها، وأهميتها، ومراحل صنعها).

٢- التعرف على آليات تخطيط وبناء السياسة التربوية بدولة الكويت.

٣- الكشف عن ملامح السياسة التربوية ومرتكزاتها بدولة الكويت.

٤- عرض أوجه الاستفادة من بعض الخبرات الناجحة في تخطيط الساسيات التربوية وتنفيذها.

٥- تقديم تصور مقترح لتطوير السياسات التربوية بدولة الكويت، في ضوء المفاهيم الحديثة والخبرات الناجحة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

١- دلت التجارب التربوية في معظم دول العالم؛ على أن نجاح تطوير التعليم وإصلاحه؛ يقوم على فعالية السياسة التعليمية ووضوحها؛ لأنها هي التي ستقود العمل والتخطيط التربوي بنجاح وفعالية كبيرة، بل من الممكن الجزم بأنّ تعثر الإصلاح يعود في غالبه إلى الخلل في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها، ومن هنا تجلّت قيمة الدراسة الحالية وأهميتها.

٢- تتزامن هذه الدراسة مع الجهود المبذولة من دولة الكويت لتحقيق رؤيتها في عام (٢٠٣٥م) في محور المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم؛ والذي يهدف إلى الاستثمار في التعليم؛ عبر بناء نظام تعليمي متميز ومتكامل، وفق اللوائح والنظم والسياسات التربوية، ورفع مستويات مخرجات المدارس في دولة الكويت.

٣- يؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار السياسي؛ بتبني التصور المقترح؛ لتطوير النظام التعليمي بدولة الكويت، كمُدخل في تحقيق رؤية دولة الكويت لعام ٢٠٣٥م.

٤- تزويد المكتبة العربية بدراسة تحليلية جديدة؛ تقدم مقترحًا إجرائيًا؛ لتطوير السياسة التربوية بدولة الكويت، في ضوء بعض الخبرات العالمية، وبما يسهم في تراكم المعرفة في مجال السياسة والإدارة التربوية، ويساعد الباحث والقارئ المتخصص في هذا المجال، ويفتح أمامهم المجال لدراسات مستقبلية جديدة للموضوع نفسه، مع تناول متغيرات جديدة.

٥- ندرة الدراسات الكويتية – في حدود علم الباحثين- التي تناولت السياسات التربوية بالكويت وتطويرها، في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

مصطلحات الدراسة

السياسة التعليمية:

يعرفها عبد الحميد (٢٠١٢، ١٦٩) بأنها: "الإطار المحدد والموجه للنظام التعليمي"، ومن ثم فإنها تعبر عن الاختيارات السياسية للمجتمع، وعن قيمه وعاداته وثرواته المادية والبشرية، وعن تصوراته المستقبلية".

ولخص جونز (Jones, ٢٠١٣ ,١) تعريفات السياسة التعليمية في البحوث التربوية في أربعة محاور؛ وهي:

١- **السياسة التعليمية كنص Policy as Text** وهي مجموعة القوانين أو التعليمات المتضمنة في نص حكومي.

٢- **السياسة التعليمية كونها قيمًا موجهة للأفعال Policy As Values -laden Actions:** حيث يتجاوز هذا النوع من التعريفات نص السياسة إلى القيم التي أدت إلى تشكيل هذا النص، ومن ثم فمحور التركيز لم ينصب على السياسة في حد ذاتها، بل تعدى إلى تحديد السياق الاجتماعي، والسياسي والقيمي، والاقتصادي التي تتشكل فيه؛ فهي بمثابة التصريحات التنفيذية للقيم أو التخصيص الرسمي للقيم.

٣- **السياسة التعليمية كعملية "Policy as a Process":** ووفقًا لهذا المنظور؛ فإن السياسة التعليمية تعد بمثابة سلسلة أو دورة من القرارات؛ فهي عملية في حد ذاتها، حيث تمر بدورة مستمرة منذ صنعها وانتهاءً بمرحلة المراجعة والمتابعة، ويتم إعادة صنعها أثناء التنفيذ، ويتم تعديلها وتنقيحها باستمرار؛ ولذا فهي عملية تتأثر بالبيئة المحيطة بها، ومن ثم تكون نتيجة لتفاعل عديد من العوامل الداخلية والخارجية، إلى جانب كونها متغيرًا مستقلًا يؤثر في البيئة المحيطة؛ عن طريق نظام ما يعرف بالنتائج "Outcomes"، ونظام التغذية العكسية "The Feedback System التي تؤثر بدورها في البيئة المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة.

٤- **السياسة التعليمية كخطاب Policy as Discuorse:** حيث يتم النظر إلى السياسة التعليمية كخطابات تعبوية؛ عن طريق النصوص والعمليات، فالخطاب لا يعبر عن النصوص والكلام فقط، بل يعبر عن سياق من العلاقات الاجتماعية التي ترتبط بأفعال وأقوال في موقف معين، ومن ثم تنظر التعريفات في هذا النوع إلى السياسة كونها نصًا اجتماعيًا، حيث تم استخدام اللغة بطريقة أيديولوجية، حيث تبرز السياسة التعليمية للواقع الاجتماعي.

وقد عرف الباحثون السياسة التعليمية على أنها جميع الاستراتيجيات التي تقوم على تنظيم وتطوير المنظومة التعليمة وفق قرارات إدارية تتعلق بالمنهج والمعلمين وتوفير كل ما تقوم عليه المؤسسة التعليمية من احتياجات تعمل على رفع المستوى التعليمي وجودة والابتكار التعليم وتوفر مبدأ تساوي الفرص وتعزز الحوكمة والشفافية والمصداقية في جو يحقق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

١- **الحد الموضوعي**: سيقتصر موضع الدراسة على تطوير السياسات التربوية بدولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول "تصور مقترح".

٢- **الحد الجغرافي**: سيقتصر تطبيق الدراسة على دولة الكويت.

٣- **الحد الزمني:** العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات السابقة التي تناولت السياسة التعليمية من حيث أهميتها، وطرق صياغتها وأهدافها ومكوناتها، فقد هدفت دراسة الفارسي (٢٠٢٣) إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ منها: أن سلطنة عمان تختلف عن ماليزيا في استخدامها آلية تكليف بيوت الخبرة العالمية؛ حيث يتم تكليف إحدى المؤسسات أو الهيئات بإجراء دراسات شاملة، ويبدأ الإصلاح في ماليزيا بإعداد خطة على مستوى شعبي واسع، بينما تختلف عنها في عمان؛ حيث تبدأ الخطوات من أعلى القمة إلى أسفل القاعدة العريضة، وتختلف سلطنة عمان وماليزيا في مدى الاستفادة من المؤتمرات العلمية والندوات التربوية في صنع السياسة التعليمية، وتختلف ماليزيا في وجود مجالس تعليمية مختصة على المستوى المحلي؛ لها دور فاعل في صنع السياسة التعليمية، بينما هناك ندرة في المشاركة الشعبية أو المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان؛ حيث تنفرد وزارة التربية والتعليم بإصدار القوانين والأنظمة التربوية، دون الرجوع إلى الرأي العام، أو مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمية.

في حين هدفت دراسة الطاحوس(٢٠٢٣) إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت، وآلية صناعتها ومكوناتها والأطراف المشاركين بها، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية في دولة الكويت؛ تستند في رسمها على السياق الديني والأيديولوجي والنظرة المستقبلية، وأن مصادر السياسة التعليمية بالكويت؛ هي الدستور، والقوانين، والقيم، والمبادئ، والأيديولوجية السائدة في المجتمع، والخبرة التاريخية القومية، والتقارير

والمؤتمرات الدولية، وأن أهداف السياسة التعليمية بالكويت تتمثل في مواجهة المشكلات التعليمية، وإشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية، وإن من أهم معايير السياسة التعليمية بالكويت؛ تكافؤ الفرص التعليمية، وتنمية السلوك الديمقراطي، ودعم مبادئ حقوق الإنسان، وتنمية العقلية العلمية، وتعزيز الهوية الثقافية، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي، وتعزيز المواطنة، وأن الأطراف المشاركة في صنع السياسة التعليمية بالكويت تتمثل في؛ أمير البلاد، ورئيس مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، والتيارات السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط، ووزارة التربية، ومجالس الآباء، ونقابة المعلمين، وجمعية المعلمين.

كما هدفت دراسة المصيريع (٢٠٢١) إلى رصد واقع دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في دولة الكويت، من وجهة نظر عينة من صناع السياسة التعليمية في دولة الكويت، ورصد المعوقات المختلفة لهذا الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ باستخدام نوعين من التصميمات البحثية؛ أولهما: تصميم البحث المسحي باستخدام الاستبانة، أما التصميم الثاني فهو التصميم السببي المقارن، وأسفرت الدراسة عن تحقق دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بدرجة إجمالية منخفضة، وكذلك في الأبعاد الفرعية (الأنشطة الاستشارية والتحليلات البحثية، وبحوث صنع السياسة، والتعاون، وبناء القدرات)، وجاءت حدة معوقات دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بالمجمل بدرجة مرتفعة.

بينما هدفت دراسة طايع وآخرون (٢٠٢١) إلى التعرف على ملامح مقومات صياغة السياسة التعليمية في مصر، ورصد علاقتها بآليات المجتمع الافتراضي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واقتصرت على عينة من القيادات الإشرافية والخدمات التعليمية بالإدارات والمديريات التعليمية، وأظهرت النتائج أن عملية صياغة السياسة التعليمية؛ تتطلب تهيئة البيئة المناسبة في جميع المستويات الإدارية في التعليم ومراحله، وأن السلوكيات الملائمة لصياغة السياسة التعليمية؛ تتطلب اختيار الأفراد والمديرين والقادة، ممن

يجب أن تتوفر فيهم القيم، والأخلاقيات، والمهارات والقدرات، والخلفية الثقافية التي تعضدها المعرفة، والإلمام بما في التخصص، وما قد يرتبط به من معارف في تخصصات أخرى.

كما هدفت دراسة بورسلي وآخرون (٢٠١٨) إلى التعرف على طبيعة السياسة التعليمية في المرحلة الثانوية في دولتي سنغافورة وفنلندا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ عن طريق الاعتماد على أداة تحليل الوثائق الرسمية المتاحة والخاصة بسياسة التعليم الثانوي؛ حيث تم تحليل (١٤) وثيقة لدولة سنغافورة، و (٦) وثائق لدولة فنلندا؛ ليكون مجموع الوثائق (٢٠) وثيقة رسمية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج؛ منها: وجود المسار التقني (المهني) كخيار متاح أمام طلاب المرحلة الثانوية، إلى جانب المسارات الأكاديمية؛ وذلك استجابة لمتطلبات العصر، واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى المرونة في الانتقال بين المسارات المختلفة، ودراسة الطالب في المسار الأكاديمي لجميع المواد الدراسية العلمية والأدبية؛ مراعاة لميوله، ولدعم النمو الشامل له، بجانب الاهتمام بالقيم عند بناء المناهج.

وأما دراسة أحمد (٢٠١٥) فقد هدفت إلى التعرف على السياسة التعليمية كقضية محورية، وأوضحت الدراسة أن السياسة التعليمية ليست قضية محورية لمجالات التربية، أو مجالات الإدارة التربوية فقط، بل هي قضية محورية لتخصصات أكاديمية(معرفية)أخرى؛ مثل: السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والإعلام، وقد أكدت الدراسة على أن السياسة التعليمية لأي بلد يكون لها عدة عوامل حاكمة؛ مثل: طبيعة المجتمع، والطبيعة البشرية، إلى جانب التقاليد التربوية السائدة، وقد أظهرت الدراسة أن ثمة متغيرات عالمية ألقت بظلالها على السياسات التعليمية في العالم أهمها وأبرزها التسارع المعلوماتي التكنولوجي، وأن السياسة التعليمية مطالبة بتقليل الفجوة بين الأطر النظرية للسياسة التعليمية وتطبيقاتها في المستويات التنفيذية.

وقد هدفت دراسة اليافعي(٢٠١٥) إلى التعرف على مفهوم صنع السياسة التعليمية، وتحديد أسس صنع السياسة التعليمية ومراحلها وآليات صنعها، والتعرف على الأطراف المشاركة فيها،وبينت الدراسة أن مصادر اشتقاق السياسة التعليمية؛ هي **مصادر داخلية** تتمثل في الدستور، والقوانين، والأيديولوجية السائدة في المجتمع، والقيم والمبادئ السائدة في

المجتمع،والخبرة التاريخية القومية، ومصادر خارجية تتمثل في التقارير الدولية، والمؤتمرات الدولية، والنظريات التربوية، ونتائج الدراسات المقارنة، كما بينت النتائج أن الأطراف المشاركة في صنع السياسة التعليمية تتمثل في الأطراف الرسمية؛ وتتضمن رئيس الدولة، والمجالس النيابية، ومجلس الوزراء، ووزارة التربية والتعليم، ومجالس التعليم ، ومراكز البحوث التربوية، والإدارة المدرسية، أما الأطراف غير الرسمية؛ فهي تتمثل في مجالس الآباء والمعلمين (مجالس الأمناء)، ونقابات المعلمين ، والطلبة والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية.

كما هدفت دراسة جايل (٢٠١٣) إلى الكشف عن العلاقة الوطيدة بين سياسة الدولة، وصياغة ورسم السياسة التعليمية في مصر على مر المراحل التاريخية المختلفة للأنظمة السياسية، وإلقاء الضوء على العوامل المؤثرة، والمؤسسات التي تسهم في صنع السياسة التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ أهمها: غياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية، وأن للنظم السياسية دورًا في صياغة السياسة التعليمية،وتعتمد السياسة التعليمية في مصر على شخصية الوزير، بالرغم من أن النصوص القانونية تعطي كثيرًا من المسؤولين الإداريين سلطة المشاركة في صنع القرار، وإجراء تغييرات في المناهج الدراسية، وتهميش دور المؤسسات التربوية من نقابة المعلمين، والمجتمع المدني، في صياغة السياسة التعليمية.

في حين هدفت دراسة الرشيدي وآخرون(٢٠١٢) إلى تحديد المعالم المميزة للسياسة التعليمية في وثيقة التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت، والتعرف على محتواها في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كمًا وكيفًا، وقد بينت نتائج الدراسة أن السياسة التعليمية في دولة الكويت، ممثلة في وثيقة إستراتيجية التعليم العام(٢٠٠٥- ٢٠٢٥)قد اعتنت بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده في مراحل التعليم العام، ومن أهم ملامحه: أن جاء بُعد الاستمرار في التعليم في المرتبة الأولى بين أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، ويليه بُعد المساواة في التعليم، وأخيراً بُعد الحق في التعليم، وقد جاء محور الأهداف الإستراتيجية في المرتبة الأولى بالنسبة

لأكثر محاور الإستراتيجية تعبيرًا عن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده المختلفة، ويليه محور الإطار العام، وأخيرًا محور السياسات العامة لنظام التعليم العام.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة طبيعة وآليات صنع السياسة التعليمية ومفهومها ومكوناتها والأطراف المشاركين فيها ومقوماتها ومصادرها وأسس صنعها ومراحلها ومصادر اشتقاقها والمؤسسات التي تسهم في صنع السياسة التعليمية ودور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية ورصد المعوقات المختلفة لهذا الدور وعلاقة سياسة الدولة وصياغة السياسة التعليمية.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (اليافعي،٢٠١٥؛ جايل،٢٠١٣)في تعرف الاطار المفاهيمي للسياسية التعليمية،كما اتفقت الدراسة الحالية ودراسة كل من(الفارسي،٢٠٢٣؛ الطاحوس،٢٠٢٣؛ طايع وآخرون،٢٠٢١) في تحديد آليات تخطيط وبناء السياسية التعليمية وملامحها ومرتكزاتها ومقوماتها، كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من(الفارسي،٢٠٢٣؛بورسلي وآخرون،٢٠١٨) في الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال صُنع السياسة التعليمية، كما اتفقت الدراسة الحالية ودراسة كل من(المصيريع،٢٠٢١؛ وطايع وآخرون،٢٠٢١؛بورسلي وآخرون،٢٠١٨) في المنهج المستخدم في الدراسة وهو المنهج الوصفي ، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بناء تصور وطني مقترح؛ لتطوير السياسة التعليمية بدولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا؛ ليكون هذا التصور مُدخلًا من مُدخلات تحقيق رؤية دولة الكويت لعام ٢٠٣٥، وكذلك اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الخبرات العالمية التي استعانت بها كدليل مرجعي يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسة التعليمية الكويتية حيث بخبرات دول (فنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة).

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي، كما استفادت الدراسة الحالية من كافة الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وإثراء الإطار النظري وتحديد منهجية الدراسة وأداتها.

منهج الدراسة وأداتها

لتحقيق أهداف الدراسة؛ سيتم استخدام المنهج الوصفي؛ حيث إن هذا المنهج هو المناسب لطبيعة الدراسة الحالية؛ لتحليل السياسات التربوية في بعض الدولة الأجنبية المتقدمة تعليميًا، واستنتاج أوجه الاستفادة منها في دولة الكويت؛ حيث تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يعد أحد أساليب الدراسات المسحية؛ لتحليل مكونات وثيقة مطبوعة أو مصورة.

الإجراءات المتبعة في تحليل المحتوى

اتبع الباحثون عددًا من الخطوات في استخدام أسلوب تحليل المحتوى كما يلي:

١- تم تجميع الوثائق والدراسات والبحوث الخاصة بالسياسة التعليمية في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، وسنغافورة.

٢- الاطلاع على الوثائق الرسمية الصادرة عن دولة الكويت وهي؛ رؤية الكويت عام (٢٠٣٥)، وتقرير المركز الوطني لتطوير التعليم عن عمل فريق الإشراف على تنفيذ معايير نظام التعليم للمدة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣، وبرنامج عمل الحكومة الفصل التشريعي السابع عشر ٢٠٢٤ / ٢٠٢٧، والإطار المرجعي والتنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت ٢٠١٣، والإصدار الثالث لحملة من أجل الكويت والصادر عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ودستور دولة الكويت (١٩٦٢) ، والنشرة السنوية لإحصاءات التعليم (٢٠١٩ / ٢٠٢٠) الصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء (٢٠٢٠/٢٠١٩)، دولة الكويت، بجانب بعض التقارير الصادرة عن وزارة التربية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣- فرز الموضوعات المتعلقة بالسياسات التعليمية وتصنيفها؛ طبقًا للتشابه والاختلاف؛ حيث كانت وحدة التحليل قائمة على الموضوعات.

٤- تنظيم المعلومات وكتابتها، واستعراض النتائج عن طريق الإجابة عن كل سؤال من أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في الأدب النظري، وجميع الوثائق الرسمية الصادرة عن دولة الكويت؛ من وزارات، وهيئات، ومراكز متخصصة وزارة التربية، والمتعلقة بالسياسة

التربوية والتعليمية بالبلاد، وكذلك جميع القوانين والتشريعات الصادرة عن مجلس الأمة الكويتي، والمرتبطة بالسياسة التربوية بدولة الكويت، والدراسات والأدب النظري المتعلق بهذا الموضوع في بعض الدول المتقدمة تعليميًا؛ وهي في هذه الدراسة (فنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة)، وجاءت عينة الدراسة لتشمل الوثائق الرسمية التي استطاعت الباحثة الوصول إليها، والخاصة بالسياسات التعليمية في الكويت، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة.

نتائج الدراسة

سيتم عرض نتائج الدراسة عن طريق الإجابة عن تساؤلاتها كما يلي:

إجابة السؤال الأول والذي ينص على: "ما الإطار المفاهيمي والفلسفي للسياسة التعليمية من حيث (مفهومها، وخصائصها، وأهميتها، ومراحل صنعها)"؟

مفهوم السياسة التعليمية

السياسة التعليمية فرع من فروع السياسة العامة في الدولة؛ وهي جزء لا يتجزأ منها؛ فهي تستمد مضمونها وتوجهاتها من أوضاع الدولة، وواقع المجتمع وتطلعاته وحاجاته؛ وهي بذلك تعد بمثابة خارطة طريق تتضمن المبادئ، والأهداف، والقواعد، والخطوات الأساسية التي تحكم سير العمل في النظام التعليمي بالدولة، ومن ثم شق طريق النجاح والارتقاء بجودة التعليم (الأغا، ٢٠١٨؛ Kumi & Seidu, 2017).

ويُعرف فليه والزكي (٢٠٠٤، ١٧١) بأنها: "تصريح عام تضعه السلطة التعليمية العليا، أو هي الطريق الذي يجب اتباعه لقيادة التفكير وإرشاده، وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة، وذلك عند اتخاذ قراراتها، وتحدد السياسات المجال الذي يتخذ القرار داخله وتضمن اتفاقه مع الأهداف وإسهامها في تحقيقه".

كما يعرفها عبد الحميد(٢٠١٢، ١٦٩) بأنها: "الإطار المحدد والموجه للنظام التعليمي، ومن ثم فإنها تعبر عن الاختيارات السياسية للمجتمع، وعن قيمه، وعاداته، وثرواته المادية والبشرية، وعن تصوراته المستقبلية".

ويشير ريزي ولينجرد (Rizvi & Lingrad, ٢٠١٠) إلى أن السياسة هي كل من النص والفعل، والكلمات والأعمال، فهي المشرع ، والمقصود أو المستهدف ، وهذه المعاني تتضمن أن أهداف السياسة وغاياتها قد لا تتحقق على أرض الواقع دائمًا؛ لأن تطبيق السياسات يواجه ترتيبات تنظيمية معقدة، وممارسات حالية تقليدية؛ فالسياسة ليست العامل الأوحد الذي يحدد الممارسات، وهو ما يعرف بالفجوة بين السياسة والتنفيذ، وغالبًا ما تصدر السياسة التعليمية في صورة وثيقة رسمية، ولكن ليس بصورة دائمة، فهناك أنواع من النصوص المكتوبة؛ مثل: الخطابات والبيانات الصحفية لوزير التعليم، وأوراق السياسة التي يصدرها صانعو السياسة التعليمية الرسميون، والتي تمثل مقاصد السياسة التعليمية، ويكون لها التأثير نفسه.

ويؤكد الهلالي (٢٠٢١، ٥) أن "السياسة التعليمية عملية ديناميكية تتفاعل فيها مجموعة من العوامل المؤثرة، من داخل النظام التعليمي ومن خارجه، مع اختلاف كل منها في درجة تأثيره بقدر ما يمتلكه من قوة أو سلطة ونفوذ".

وباستعراض التعريفات السابقة لمفهوم السياسة التعليمية يمكن القول أن السياسات التعليمية لا تنشأ من فراغ، ولا تكون منقطعة الصلة عما قبلها وما بعدها، بل تمثل حلقة مهمة في سلسلة متواصلة لمستويات متعددة، مرتبة وفق تسلسل منطقي، تبدأ بفلسفة المجتمع وثقافته التي تشتق منها فلسفة التربية، والتي تنبثق عنها الأهداف التربوية، وتحددها السياسات التعليمية التي تتحدد في ضوئها إستراتيجيات معينة، تترجم بدورها إلى خطط تتضمن برامج ومشروعات تربوية وتعليمية، الغاية منها تحقيق أهداف التربية والتعليم التي يطمح إلى تحقيقها المجتمع، والمنظومة التربوية والتعليمية.

خصائص السياسة التعليمية

السياسة التعليمية لها طبيعة خاصة بها؛ قد تتشابه في خطوطها العريضة مع السياسات الأخرى، إلا أنها تبقى بخصوصيتها، ولا سيما أنها تهتم بمجال كبير قاعدته عريضة وهو قطاع التعليم.

وأوضح كل من الحربي(٢٠٠٧)، وعياصرة (٢٠١١، ٤٢-٤٣)، ولهلوب (٢٠١٢، ٢٥-٢٩) أن السياسات التعليمية تتسم بالعديد من الخصائص التي تمكنها من تحقيق وظائفها بفاعلية؛ ومن أهم هذه الخصائص:

١- **أنها لا ترتبط بشخص معين:** أي أن السياسة التعليمية لا ترتبط بشخص أو فرد بذاته؛ لأنها أساسًا حصيلة فلسفة المجتمع وموروثه الثقافي، كذلك فهي تحليل لواقع المجتمع ورؤاه المستقبلية، وهذا بالطبع يعطيها صفة الاستمرارية والاستقرار النسبي بعيدًا عن المتغيرات الطارئة التي تحدث بسبب الأمزجة والشخصنة، كما أنها تعبر عن حاجات المجتمع، وإمكاناته البشرية والمادية.

٢- **أنها تطورية**: فبالرغم من استناد السياسة التعليمية إلى الموروث الثقافي للمجتمع، إلا أنها لا تقف عند حد معين، وإلا أصيبت بالجمود وفقدت فاعليتها، ومن ثم انفصلت عن الواقع؛ لذلك فهي تأخذ صفة التطور؛ بل إنها ترتبط بتطور المجتمع، ومن هنا ترتقي وتتماشى مع كل المستجدات التي تحدث في نطاق المجتمع أو خارجه.

٣- **أنها مؤسسية:** فالسياسة التعليمية تعتمد على وجود المؤسسات التي تصنعها وتنفذها وتقيمها، حيث توجد السياسة التعليمية منذ اللحظة التي تدخل فيها المنظمات الجماعية دائرة الضوء؛ لأن كل مؤسسة تربوية قادرة على تبني سياسة ما، ويعتمد نجاحها أو فشلها على واقعيتها، وتوافر الإمكانات البشرية والمادية التي تقدمها الدولة لها وللنظام التعليمي بصورة عامة.

٤- **أنها ذات طبيعة توجيهية**: فالسياسات التعليمية في حد ذاتها لا تشتمل على تفصيلات لحل كل المشكلات الموجودة في الواقع، ولكنها تحدد الإطار الفكري الذي يستطيع عن طريقه القائمون على العمل التربوي اتخاذ القرارات المختلفة التي تتناسب مع الموقف والمشكلات التربوية، وبما يتفق مع الأهداف العامة المستمدة من الفلسفة التربوية الموجودة في المجتمع.

٥- **أنها ذات طبيعة مستمرة ومتطورة**: فهي ذات صفة مؤسسية لا تتأثر ولا تتغير بتغير القائمين عليها أو المسؤولين التربويين، كما أنها ليست قوالب فكرية جامدة، وإنما قابلة للتعديل والتغيير لتواكب التطور والتغييرات التي تطرأ وتواجه المجتمع.

٦- **أنها موضوعية**: لا تتأثر بالرغبات الشخصية للقادة التربويين.

٧- **أنها تجسيد للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه:** إذ تستمد من معطيات المجتمع الذي وجدت من أجله، وتترجم أهدافه إلى واقع، وتتقيد بالمعايير الاجتماعية التي يفرضها، وتحقق أهداف ذلك المجتمع.

وبناء على ما سبق؛ فإن للسياسة التعليمية مجموعة من السمات التي تجعلها متفردة عن بقية السياسات الأخرى؛ فهي شمولية تشمل كل أركان العملية التعليمية وجميع مراحلها بداية من التعليم المبكر حتى التعليم العالي، كما أن السياسة التعليمية تتأثر بأنساق المجتمع؛ السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، كما أنها تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف والأزمات والمتغيرات المتسارعة، ومواكبة مجالات الابتكار والتطور المتزايد، والقدرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع المتجددة والمستجدة، والسياسة التعليمية لا تقتصر على فترة زمنية محددة أو أشخاص بعينهم، كما أنها تشاركية يُسهم في صياغتها وتنفيذها جميع أطراف العملية التعليمية، وقابلة للتحقيق تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة والموارد المتوفرة، وتُحدد أولويات واضحة قابلة للتنفيذ، كما أنها قابلة للتقييم والقياس، وتُحدد مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى فعاليتها.

أهمية السياسات التعليمية

إن وجود سياسة للتعليم يضمن توحد الفهم والتصرف، ويفرض نوعًا من الاتساق في كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها، ويجعل من عملية إتخاذ القرار أمرًا سهلًا؛ لأنها تحدد ما يجب عمله وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة عليه، وتقدم إطارًا للمحاسبية لمن يخرج عن حدودها، وتعطى الأداء صورة نظامية، وتنأى به عن الطابع الشخصي والعشوائي، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف، وترشدهم وتقلل من أخطائهم.

وتمثّل السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، كونها تتجه مباشرة للتعامل مع الإنسان بصفته العامل المؤثر والفعّال داخل المجتمع، كما أنّ النظام التعليمي يستمد قوّته وجودة مخرجاته من إنطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة؛ تعمل على تحديد الإطار

الإجرائي الذي بدوره يساعد في توجيه القرارات والخطط والبرامج التربوية بالصورة التي تسهم في تطوير العملية التعليمية وتنظيمها(الألمعي، ٢٠١٠).

ويؤكد الهلالي (٢٠٢١) أن أهمية السياسة التعليمية تتمثل في تحديد السبل التي يجب اتباعها؛ لتحقيق الأهداف التربوية، وتحويل هذه الأهداف إلى إنجازات ملموسة، والمساعدة على استقرار عمل النظام التعليمي مع تغيير المسؤولين؛ حيث إنها تمثل دستور عمل يساعد على الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوي، وتجانس في الأعمال والقرارات.

وتستمد السياسة التعليمية أهميتها مما تسعى إلى تحقيقه من أهداف؛ من أهمها: أنها تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغيير المسؤولين؛ حيث إنها تحتوى على مبادئ تحكم العمل، وقواعد توضح طريقة تطبيق المبدأ؛ وتتخذ كمعايير للتقويم والحكم على الأداء الفعلى؛ وتقلل من حدة المركزية، وتساعد على تفويض السلطات؛ وتحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمي، وتساعد على توجيه تصرفات كل من يشارك فى العملية التعليمية، وتوفر سجلًا للمساءلة (عيد،٢٠١٣).

وتتجلى أهمية السياسات التعليمية عن طريق الوظائف التي تقوم بها؛ فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي والنظام التعليمي للدول، وهناك جملة من الأمور التي تؤكد على ضرورة السياسة التعليمية وأهميتها، والتي أشار إليها كل من الألمعي (٢٠٠٨)، وأبو ناصر والجغيمان (٢٠١٢) وهي أن السياسة التعليمية: تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطارًا مرجعيًا وأيديولوجية عن طريق المؤسسات المجتمعية، التي بواسطتها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف التنمية العامة ومطالبه، كما أنها تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة، وبين التربية والتعليم ، وتوفر الكفايات النوعية لكل فئات المجتمع بمختلف الأبعاد والأعماق؛ فهي أساس الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع؛ وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات، وتوائم بين إمكانات المجتمع وبين أهدافه وطموحاته التي يسعى إلى تحقيقها، وتعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة سوق العمل، وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التربوية، كما أنها تنظم

العملية التربوية؛ وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التربوية وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة.

مراحل صنع السياسات التعليمية

السياسة التعليمية لا تأتي من فراغ؛ بل هي حلقة من سلسلة متصلة، حيث تمثل الفلسفة التعليمية قمة الهرم، ثم تأتي السياسة التعليمية في مرحلة وسط بينها، وبين الإستراتيجية التعليمية؛ حيث تعبر الإستراتيجية التعليمية عن تصور شامل للخطوات الإجرائية اللازمة لنقل أهداف السياسة التعليمية، من حيز التصور إلى حيز التنفيذ (مطر وفرج ،٢٠٠٩).

وبصورة عامة فإن عملية صنع السياسة التعليمية تمر بالمراحل الآتية (Rizvi , ٢٠١٠ ,١٠ & Lingrad):

١- **المرحلة الأولى: صنع السياسة Policy Making:** وفي هذه المرحلة يتم بناء السياسة وصياغتها عن طريق تحديد المشكلة والأجندة الحكومية Agenda Setting، وتحديد القيم والأهداف، واستكشاف البدائل الممكنة التي تحقق الأهداف وتتماشى مع القيم، وتقييم البدائل وتحديد الأولويات، وتحديد البديل الأفضل.

٢- **المرحلة الثانية: تنفيذ السياسة Policy Implementation:** ويتم فيها تحديد الأهداف، وتخصيص الموارد المختلفة، وتحديد الأدوار في المستويات الإدارية المختلفة، وتطوير إستراتيجية التنفيذ.

٣- **المرحلة الثالثة: تقويم السياسة Policy Evaluation:** ويتم فيها تحديد درجة فاعلية الممارسة، والرقابة، وتقييم النتائج، وتتضمن هذه المرحلة المقارنة والاختيار بين البدائل لاتخاذ القرار بالتعديل والتحسين.

وفي سياق متصل أوضح كل من إبراهيم (٢٠١٣)، والسهلي (٢٠١٩)، وكمال (٢٠٠١)، واليافعي (٢٠١٥)، مراحل صنع السياسة التعليمية وصياغتها في الآتي:

١- **مرحلة المبادرة:** وتبدأ بحالة من الشعور بعدم الرضا عن السياسة التعليمية الموجودة؛ ومن هنا تكون الخطوة الأولى أو البداية لصنع السياسة التعليمية.

٢- مرحلة بلورة الآراء: وهي مرحلة تكوين الأفكار حول نقاط محددة، وربما يضع صانعو السياسة التعليمية بعض التصورات للحلول البديلة.

٣- مرحلة ظهور البدائل: ويتم فيها وضع الحلول المختلفة للمشكلة من قبل الأطراف غير الراضية عن الوضع الموجود أو من قبل صانعي السياسة أنفسهم، واضعين في حسبانهم مدى القبول السياسي لهذه الحلول داخل الحكومة أو خارجها.

٤- مرحلة المناقشة: ويتم فيها مناقشة الحلول التي وضعت في المرحلة السابقة بين الحكومة والأطراف المعنية، وفي حال عدم الاتفاق يبدأ التفكير في الحلول الوسط؛ حتى يتم الوصول إلى اتفاق بين الحكومة وخارجها.

٥- مرحلة الشرعية: ويتم فيها إضفاء ما تم الاتفاق عليه من السياسة المختارة صفة الشرعية؛ عن طريق قيام صانعي السياسة التعليمية بعرضها على القاعدة العريضة من صانعيها؛ لإقرارها لتأخذ الصفة القانونية، وإذا لم يتم إقرار هذه السياسة رجع الأمر إلى مرحلة المناقشة مرة أخرى؛ للوصول إلى اتفاق على سياسة محددة.

٦- مرحلة التنفيذ: ويتم فيها البدء في ترجمة وتنفيذ التصورات الذهنية، والأفكار، والنظريات، والقرارات، والخطط، والمشروعات التي تتضمنها الخطط التعليمية إلى إجراءات تنفيذية؛ تمارس في الميدان التربوي.

٧- مرحلة التقويم: ويتم فيها الوقوف على أوجه القوة والضعف، وما يترتب عليها من آثار متوقعة، وهذا كله يتم عن طريق التقارير التي يرفعها مسؤولو التنفيذ أو الشكاوى، والالتماسات المقدمة من الأطراف التي تخاطبها السياسة التعليمية. ومن ثم القيام بمعالجة نقاط الضعف وتصحيح الخلل وتعديل المسار في حال اكتشافه.

يتضح مما سبق أن عملية صنع السياسات التعليمية عملية ديناميكية؛ حيث تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة؛ تبدأ من مرحلة تحديد المشكلات الرئيسة في التعليم بالتحليل الشامل، وتحديد الخيارات والبدائل المختلفة لمواجهة هذه المشكلات وتقييمها، ثم تقديمها جميعًا أمام صانعي السياسات لاتخاذ القرارات، ثم ترجمة كل ذلك إلى خطة، والتي تتحول بمجرد الموافقة عليها إلى برامج ومشروعات تنفيذية متعددة.

إجابة السؤال الثاني الذي ينص على: "ما آليات تخطيط وبناء السياسة التربوية بدولة الكويت"؟

إن صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت يتم وفق عدد من الرؤى؛ حيث أشار الحربي (٢٠٠٦) إلى أن سياسة التعليم في دولة الكويت تجسد رؤية الحكومة في مجلس الوزراء، ويلتزم بها وزير التربية، وأن السياسة التعليمية يختص بها الوزير وهو سيد قراره، وتكون سياسة التعليم غالبًا نقلًا أو تقليدًا لسياسات دولية أو إقليمية، وتعبر في الواقع عن آراء هيئات وطنية وسياسية وتربوية وأهلية، وتهتم السياسة التعليمية بالجوانب الكمية من زيادة أعداد المتعلمين والمدارس والمعلمين وغيرهم.

كما أن سياسة الكويت التعليمية لم تتغير منذ الخمسينيات وحتى الآن؛ ولذا فإن نظام التعليم الكويتي تكون مخرجاته عبارة عن نسخ مكررة لمتعلمين مستهلكين غير منتجين، حافظين للمعلومات غير قادرين على تحليلها إلى أجزاء، لم يفهموها أو يطبقوها أو يبدعون في إعادة صياغتها بمشروع أو اختراع؛ يفيدون فيه أمتهم ووطنهم. لقد فقد المتعلم الكويتي بوصلة تفكيره، ووقع في صدام فكري عميق؛ بسبب صراع ونزاعات بين تيارات دينية متشددة متمسكة بقيود مجتمعية تراثية وبعضها وهمية، وتيارات علمانية تنادي بالحداثة والانفتاح الخارجي غير المدروس؛ مما قد ينتج عنه مزيدًا من هشاشة الثقافة والفكر، وغياب الهوية الوطنية الكويتية الخليجية، والعربية، والإسلامية، والآسيوية (الهولي وآخرون، ٢٠٢٣).

وتتعدد آليات صنع السياسات التعليمية؛ ومن أهمها ما يلي:

١- الاستفتاء: ويقصد به عرض موضوع السياسة التعليمية على التربويين؛ لأخذ رأيهم من حيث الرفض أو القبول في الإصلاح المطلوب، وهو من أولى الخطوات التي تتبعها الحكومة في صنع السياسة التعليمية، وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الإصلاح التربوي المطلوب عند صنع أية سياسة تعليمية، كما يمثل الاستجواب وطلبات الإحاطة؛ أدوات رقابية برلمانية على صنع السياسة التعليمية(اليافعي، ٢٠١٥).

٢- الندوات والمؤتمرات التربوية: إذ أصبحت هذه الندوات والمؤتمرات التربوية وسيلة لمناقشة التعليم وقضاياه وطرح الحلول المناسبة له بأسلوب علمي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية تحسين وتعديل سياسته، ومنهاجه، ونظامه العام، فهذه المؤتمرات والندوات تضم نخبة

ممتازة من المتخصصين والخبراء الذين يناقشون القضايا ومشكلات التعليم، ويطرحون الحلول والمستجدات العالمية.

٣- بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية: وتوجد في الدول النامية؛ للاستفادة من خبرات هذه المكاتب، وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال (السهلي، ٢٠١٩).

٤- الدراسات المقارنة: وتحتل مكانة مهمة في صنع السياسة التعليمية؛ لأنها تعمل على التعرف على نماذج صنع السياسة التعليمية، وأساليب تحسينها في البلدان المختلفة؛ وبهذا تساعد على استخلاص تعميمات، ومبادئ، وتجارب يمكن الاستفادة منها في طرح الحلول المناسبة للسياق الثقافي للدول التي تحتاج حلًا لمشكلاتها في السياسة التعليمية.

إجابة السؤال الثالث الذي ينص على: "ما ملامح ومرتكزات السياسة التعليمية الحالية لدولة الكويت"؟

جاءت المادة (١٣) في دستور الكويت أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه"، كما جاء في المادة (١٤) "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي"، وجاء في المادة (٤٠) أن "التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقًا للقانون، وفي حدود النظام العام والآداب".

وأوضح تقرير فريق الإشراف على تنفيذ مبادرة تطوير معايير نظام التعليم للمدة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣ أن رؤية التعليم بدولة الكويت تأسست عام ١٩٥٥، وتم بناؤها على فلسفة القيم الكمية في التعليم، بينما نجد في المقابل أن رؤية الكويت الجديدة لعام ٢٠٣٥، وخطة التنمية الوطنية المنبثقة منها؛ وهي تحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة، وتشريعات متطورة، وبيئة أعمال مشجعة لا تتماشى البتة مع السياسات التعليمية القديمة؛ لذا كان لابد من إعادة صياغة السياسات التعليمية؛ لتتوائم مع متطلبات الخطة التنموية لكويت جديدة، وتحدد رؤية الكويت لعام ٢٠٣٥ الأولويات طويلة المدى للتنمية لدولة الكويت، وترتكز على خمسة موضوعات، وسبع ركائز؛ وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها؛ وهي: مكانة دولية متميزة، وبنية تحتية متطورة، ورأس مال بشري إبداعي، وإدارة حكومية فاعلة، ورعاية صحية عالية الجودة،

واقتصاد متنوع مستدام، وبيئة معيشية مستدامة. وكل ركيزة من هذه الركائز تشمل عددًا من البرامج والمشروعات الإستراتيجية المصممة؛ لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة (المركز الوطني لتطوير التعليم بدولة الكويت، د.ت).

وما زالت الأهداف العامة القديمة للتربية في الكويت هي أساس ومرتكز لوضع السياسات العامة التعليمية لدولة الكويت، و بالنظر إلى تلك الأهداف في جميع المراحل التعليمية نجد أنها تزخر بغايات لا تتواكب مع التطورات الحديثة، وعليه تم وضع أهداف سلوكية للمراحل التعليمية متدنية القيمة؛ تركز على أدنى مستويات القدرات الذهنية؛ وهي المعرفة والفهم، وأغفلت المستويات العليا في التفكير؛ مثل: التطبيق، والتحليل، والتركيب، والتقويم، ومن ثم الإبداع والابتكار(الهولي وآخرون، ٢٠٢٣).

وتستند السياسة التعليمية في دولة الكويت على مجموعة من الرؤى المجتمعية التي أشار إليها الطاحوس (٢٠٢٣)، والرشيدي (٢٠١٢)، وتتمثل في الآتي:

١- الأساس الديني: تستند السياسة التعليمية في دولة الكويت على الأساس الديني ؛ فالسياسة التعليمية في مجتمعنا العربي تعبر عن الإيمان بالكتب السماوية لدى الإنسان العربي في سياق عملية تنشئته وتعليمه؛ وعلى ذلك فقد اهتمت المواثيق، والدساتير، والقوانين، والتوصيات التي أخرجتها المؤتمرات المعنية بالتعليم بقضية التنشئة الدينية التي أكدت أن مفتاح تربية الإنسان العربي يكمن في التنشئة الدينية في المقام الأول.

٢- الأساس الأيديولوجي: إذ يؤثر الأساس الأيديولوجي على إدارة التعليم وتمويله، وحرية المعلمين؛ فالتباين الفلسفي أو الأيديولوجي في اتجاهات السياسة التعليمية؛ يؤثر على جميع جوانب النظام التعليمي وعناصره، ويؤثر في بنية التعليم وتنظيمه وسياساته. ولقد تأثرت السياسة التعليمية في الكويت بمجوعة من المتغيرات الأيديولوجية؛ نتيجة تأثر المجتمع بالمتغيرات الإقليمية؛ مثل: القومية العربية؛ حيث كان القوميون العرب والتجار هم القوة السياسية الفاعلة في الكويت في تلك الفترة وأسهمت هذه الكتلة البرلمانية في تشريع قوانين مهمة في المجلس؛ من أهمها: إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والحركات الطلابية.

٣- السياق العلمي: ترتبط السياسة التعليمية بدولة الكويت في صناعتها بالأبحاث العلمية؛ حيث تبين وجود علاقة مهمة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية لأي نظام تعليمي؛ فمهمة البحث التربوي هي تقديم النقد الذي تعتمد عليه تلك السياسة، ولقد استعانت الكويت بمجموعة من الخبراء والدراسات التي قد تكون أضافت نوعًا من التغيير في السياسة التعليمية.

٤- **النظرة المستقبلية:** ترتبط عملية صناعة السياسة التعليمية بالمستقبل أكثر من الحاضر، وعليه فالسياسة التعليمية بعيدة المدى بما يعني أن تتجاوز مرحلة السياسة قصيرة المدى أو الإصلاحات المتلاحقة المتعرضة للتغيير، مع تغيير الحكومات، وأن تستند إلى تحليل دقيق لأوضاع النظم التعليمية؛ فتعتمد على عمليات تشخيص مؤكدة، وتحليل مستقبلي ومعلومات من السياقين الاجتماعي والاقتصادي، ومعرفة بالاتجاهات العالمية وتقييم النتائج.

كما يرتكز التوجه الوطني بدولة الكويت لعام ٢٠٣٥ وفقًا لما أشارت إليه الرشيدي وآخرون (٢٠٢٠) على المبادرات التالية:

١- **إدارة حكومية فاعلة**: ويتم ذلك عن طريق إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية، مع تعزيز معايير الشفافية والمساءلة الرقابية، وتفعيل أداء وحدات الجهاز الحكومي، مع التحول الإلكتروني الشامل للدورة المستندية الحكومية، وإصلاح نظم الخدمة المدنية على ضوء تشريعات وقوانين ولوائح ضابطة.

٢- **اقتصاد متنوع ومستدام:** ويتحقق ذلك عن طريق تطوير الاقتصاد والحد من اعتماد الدولة على العائدات من صادرات النفط؛ بمشروعات تجارية جديدة، مع حماية الملكية الفكرية،وزيادة الاستثمار المباشر في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والاستشارات لتوفير فرص العمل، وتدريب الكوادر الوطنية، وترشيد الإنفاق الحكومي.

٣- **بنية تحتية متطورة:** وتكون عن طريق تطوير البنية التحتية وتحديثها؛ من أجل تحسين جودة المعيشة لجميع المواطنين، والاستمرار في تحقيق الإنجاز والتطور الإيجابي في مجال الطاقة الكهربائية، مع دعم مشروع الربط الخليجي عبر السكة الحديد، بجانب إقامة مناطق تجارية حرة متخصصة ذات ميزات تنافسية ومرنة لأصحاب الأعمال والمستثمرين الأجانب.

٤- **رأسمال بشري إبداعي**: ويتأتي ذلك عن طريق وجود إصلاح فاعل لنظام التعليم؛ من أجل إعداد الشباب بصورة أفضل؛ حتى يصبحوا مواطنين يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية، مع تحويل المراكز الشبابية إلى مراكز مجتمعية؛ تهدف إلى استيعاب أفراد المجتمع كافة، وتعليمهم كيفية استثمار أوقات فراغهم لصالح أنفسهم ولصالح الدولة، مع توجيه العناية بالمؤسسات التعليمية عن طريق تطبيق أنظمة معتمدة للاعتماد الأكاديمي في المدارس والرخص المهنية للمعلمين.

إجابة السؤال الرابع الذي ينص على: "ما أوجه الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا في تخطيط وتنفيذ السياسات التربوية بدولة الكويت؟"

دلّت التجارب التربوية في جميع دول العالم، على أن نجاح تطوير التعليم وإصلاحه؛ يقوم على فعالية السياسة التعليمية ووضوحها؛ لأنها هي التي ستقود العمل والتخطيط التربوي بنجاح وفعالية كبيرة، بل من الممكن الجزم بأنّ تعثر الإصلاح يعود في غالبه إلى الخلل في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها (الحربي،٢٠١٩).

وسنعرض السياسة التعليمية في ثلاث خبرات عالمية ذات تقدم ملحوظ في المؤشرات العالمية الصادرة عن كبرى المؤسسات الدولية؛ حيث تم اختيار دولة فنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، وهذه الدول ضمن أفضل (١٢) دولة على مستوى العالم في مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٣ ، والشكل (٢) يوضح ذلك الترتيب.

المرتبة	الدولة	مؤشر المعرفة العالمي 2023
1	سويسرا	69.1
2	فنلندا	68.1
3	السويد	68.0
4	هولندا	67.3
5	الولايات المتحدة الأمريكية	66.9
6	الدانمرك	66.7
7	لكسمبرغ	66.0
8	المملكة المتحدة	65.7
9	النمسا	65.3
10	النرويج	65.1
11	إستونيا	64.2
12	سنغافورة	64.2

الشكل (٢) يبين أفضل ١٢ دولة في العالم وفق مؤشرات المعرفة العالمي ٢٠٢٣ (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ٢٠٢٣).

يتبين من الشكل (٢) أن ثاني أفضل دول العالم في مؤشر المعرفة العالمي دولة فلندا بمؤشر (٦٨,١)، وجاء في الرتبة الخامسة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤشر (٦٦,٩)، وجاء في الرتبة الثانية عشرة دولة سنغافورة (٦٤,٢)، وقد اشتمل هذا التصنيف على (١٣٣) دولة ، **وسنعرض لخبرات هذه الدول المتقدمة عالميًا في مؤشر المعرفة العالمي، كما يلي:**

أولا: خبرة دولة فنلندا

التعليم في فنلندا قوة دافعة لنهضتها وتطورها ونموها الاقتصادي، بالرغم من أنها دول صغيرة في الشمال الغربي لأوروبا، وتنفق على التعليم أقل مما تنفق عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتفظ منذ سنوات بمركز متقدم ضمن أفضل خمس دول عالميًا في التعليم(Lavonen,2020,77)، ويعتمد نجاح السياسة التعليمية في فنلندا على التحول إلى اللامركزية في إدارة التعليم، وخفض نسب التسرب في المراحل التعليمية المختلفة، وحصول جميع الأفراد على فرص متساوية في التعليم، وقيام نظامها التعليمي على مبدأ التعلم مدى الحياة، وعمق نظام إعداد المعلم لمدة خمس سنوات، مع اشتراط حصول المعلم على درجة الماجستير كمتطلب أساسي للاستمرار في العمل بالتدريس(Andere,2015).

فالسياسات التعليمية في فنلندا ترتكز على توفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتحقيق تعليم عالى الجودة والكفاءة، والإنصاف، وعالمية المعارف والمعلومات، وينص الدستور الفنلندى على أن للطفل حقًا أساسيًا فى التعليم والثقافة، وتعتمد السياسة التعليمية على مبادئ التعلم المستمر مدى الحياة، عن طريق التعليم المجاني الذي توفره الدولة؛ كونه الوسيلة التي تحقق القدرة التنافسية، ورفاهية المجتمع. واتجهت السياسات التعليمية في فنلندا إلى تطبيق اللامركزية في نظام التعليم، وتولت كل مقاطعة ومدرسة إدارة التعليم على المستوى المحلى بصورة كاملة، ووفر ذلك أمام المسؤولين عن التعليم الفرص الكافية، والقدرة على اتخاذ القرارات بدرجة كبيرة من الحرية في ضوء متطلبات المقاطعات والمناطق والمدارس، وتوفير مستلزمات التعليم بهذه المقاطعات والمدارس، مع ضمان توفير الكوادر الإدارية بها من حيث التخصص الإدارى والمهنى للقائمين على التعليم واتخاذ القرار (رفاعي، ٢٠١٥).

ويتمثل الهدف الرئيس للتعليم العام الفنلندي في: "دعم تطور المجتمع المبني على المعرفة، وتنمية شخصية الطالب نموًا متكاملًا في جوانبها وأبعادها المختلفة؛ العقلية، والبدنية، والنفسية، والروحية، والاجتماعية، والجمالية" (الجمال، ٢٠١٢، ٥٦٤) ، وتتمثل الأهداف الفرعية للتعليم الفنلندي كذلك في: "إعداد الطلاب لعالم العمل والسوق المفتوح في ظل العولمة؛ وتنمية الوعي القومي لدى الطالب؛ ليكون عضوًا فعالًا في المجتمع؛ ودعم نمو الطلاب إلى الإنسانية، وإلى العضو المسؤول أخلاقيًا في المجتمع، وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة للحياة؛ وتعزيز الحضارة والمساواة في المجتمع؛ وإكساب الطلاب المتطلبات الأساسية للمشاركة في التعلم، ومهارات التعلم الذاتي للحياة المستقبلية؛ وإيقاظ الرغبة لدي الطلاب في التعلم مدى الحياة" (عبد النبي ،٢٠٢٠، ٩٩-٩٨)

إن تخطيط السياسات التعليمية في فنلندا يتم على المستوى المركزى، ويتولى مسئولية تنفيذ هذه السياسات السلطات المحلية، وتتم عملية تنفيذ السياسات التعليمية على مستويين: فأما الأول: وزارة التعليم والثقافة التي تعد مسؤولة عن سياسات التعليم فى فنلندا عن طريق المجلس الوطني الفنلندي للتعليم، ويعمل بالتعاون مع الوزارة لوضع الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس والتعلم للمراحل التعليمية المختلفة، وتشمل مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الأساسي والثانوى، وتعليم الكبار، والمستوى. وأما الثاني: السلطات المحلية أو سلطات البلديات، وهي مسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، وتنفيذ المناهج المحلية، وتوظيف العاملين، وتتمتع البلديات بالاستقلالية لتفويض السلطات للمدارس، ويتم مناقشة تشريعات السياسة التعليمية من قبل البرلمان؛ بناءً على مقترحات الحكومة(رفاعي، ٢٠١٥).

ويتمتع التعليم الفنلندي بالدعم الحكومي بصورة كاملة؛ فتخصص فنلندا (٦,٤٪) من إجمالي الدخل القومي للتعليم و(١٤٪) من جملة الإنفاق العام (بورسلي ، ٢٠١٨)، وتقسم مسؤوليات التمويل بين الحكومة الاتحادية بنحو (٥٧٪)، وحكومات المقاطعات بنسبة(٤٣٪)، وتحدد الاعتمادات المالية الاتحادية التي تقدم لكل مقاطعة بعدد التلاميذ وبكلفة الوحدة لكل تلميذ، والتي يجرى احتسابها سنويًا، وفي عام ٢٠١٨ بلغ إنفاق الحكومة الفنلندية على المدرسة الشاملة ٤ مليارات و٨٤٧ مليون يورو(يوسف وعبد الغني، ٢٠٢١).

وتعتمد عملية التخطيط للسياسات التعليمية فى فنلندا على الشراكة الثلاثية بين الحكومة، والنقابات، ومنظمات أصحاب الأعمال والتي تعد من الركائز الأساسية لسياسات التعليم الفنلندي، وجزءاً لا يتجزأ من عملية وضع وتصميم السياسات التعليمية.

ويتم المشاركة والتشاور بين مختلف الجهات المعنية التي تقوم بدور رئيس في سياسات إصلاح التعليم إلى جانب المعلمين، ونقابات عمال التربية والتعليم، وهما من المشاركين الرئيسين فى تخطيط السياسات التعليمية، وتطوير التعليم في المراحل المختلفة، وتتحدد المبادئ الرئيسة للسياسة التعليمية في فنلندا في: الأهداف العامة للخطط الإستراتيجية والمناهج، ومساعدة الطلاب على مواصلة التعليم في المراحل التالية، والتعلم لتنمية مهارات التعلم الذاتي، وتحقيق النمو الشخصي، والمبادئ الأساسية تتمثل في المساواة، والهياكل التعليمية المرنة، والتعليم الجيد للجميع(رفاعي، ٢٠١٥).

وتميزت إدارة التعليم العام الفنلندي بالرقابة والتوجيه الدقيق من قبل الدولة، ثم اتجهت إلى اللامركزية منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث أوضح ذلك يوسف وعبد الغني(٢٠٢١)، وتتم إدارة التعليم عن طريق:

١- **البرلمان**: ويناقش تشريعات السياسة التعليمية؛ بناء على مقترحات الحكومة، ووزارة التربية والتعليم والثقافة المسؤولة عن إعداد السياسات التعليمية وتنفيذها.

٢- **وزارة التربية والتعليم والثقافة**: وهي المسؤولة عن سياسة التعليم الفنلندي عن طريق المجلس الوطني الفنلندي، ويعمل بالتعاون مع الوزارة على وضع الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس والتعلم.

٣- **السلطات المحلية أو البلديات**: وتتولى إدارة التعليم محليًا بصورة رئيسة؛ إذ اتسعت حركة البلديات، وازدادت مسؤولياتها بتطور وتتمتع السلطات المحلية بالاستقلالية؛ لتفويض سلطات المدارس، وهي المسؤولة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، وتنفيذ المناهج المحلية، وتوظيف العاملين.

ونتج عن السياسة التعليمية المتميزة لجمهورية فنلندا حصول معظم قطاعات الدولة على ترتيب متميز في المؤشرات العالمية؛ حيث يتراوح الترتيب ما بين الرتبة الثالثة إلى الرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم والشكل (٣) يوضح ذلك.

الشكل (٣) ترتيب قطاعات جمهورية فنلندا على مستوى العالم وفق مؤشرات المعرفة ٢٠٢٣ (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ،٢٠٢٣، ٣٣٧).

يبين الشكل (٣) أن قطاعات جمهورية فنلندا حققت مراكز رائدة على مستوى العالم فجاء قطاع البيئة التمكينية في الرتبة الثالثة على مستوى العالم، وجاء التعليم التقني والتدريب والمهني في الرتبة الرابعة، وجاء التعليم قبل الجامعي في الرتبة السادسة على مستوى العالم، كما جاء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرتبة السادسة، وأخيرًا جاء قطاع البحث التطوير والابتكار في الرتبة السابعة.

نستنتج مما سبق أن فنلندا تُعدّ مثالًا رائدًا في مجال التعليم، وتعود هذه النجاحات إلى سياسة تعليمية متميزة، ترتكز على المساواة والعدالة عن طريق توفير تعليم مجاني وعالي الجودة لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، والتركيز على المعلم؛ حيث تُولي فنلندا اهتمامًا كبيرًا بجودة المعلمين وتدريبهم،ويتم توفير الفرص للمعلمين لتطوير مهاراتهم بصورة مستمرة، ويحظى المعلمون بتقدير كبير في المجتمع، وتركز السياسة التعليمية في فنلندا على تعليم الطلاب كيف يفكرون ويحلون المشكلات بأنفسهم، ويتم تشجيعهم على طرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم، وتُولي فنلندا اهتمامًا كبيرًا بتعليم الطلاب

مهارات اجتماعية؛ مثل: التواصل والعمل الجماعي وحل النزاعات، ويتم دمج هذه المهارات في المنهج الدراسي وأنشطة الطلاب، وتتمتع المدارس في فنلندا باستقلالية كبيرة في اختيار المنهج الدراسي وطرق التدريس، ويُسمح للمدارس بتجربة أساليب تعليمية جديدة وتطوير برامجها الخاصة؛ حيث يساهم ذلك في خلق بيئة تعليمية مبتكرة تُلبي احتياجات الطلاب بصورة أفضل.

ثانيًا: خبرة الولايات المتحدة الأمريكية

المُسمَّى الرسمي للدولة هو الولايات المتحدة الأمريكية، تقع في أمريكا الشمالية، وهي جمهورية دستورية اتحادية تضم ٥٠ ولاية. وتحتل أمريكا المركز الثالث على مستوى العالم من حيث عدد السكان؛ حيث تُشير أحدث الأرقام إلى أن عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى (٣٣٤,٧٦٥,٤٠٩) نسمة، وهي واحدة من أكثر دول العالم تنوعًا من حيث العرق والثقافة، وجاء ذلك نتيجة الهجرة الهائلة والمستدامة من بلدان مختلفة،وتعد الولايات المتحدة أعظم قوة اقتصادية في العالم (Encyclopedia Britannica, 2020)، ومتوقع أن يصل عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ٢٠٣٠م إلى حوالي ٣٥٤,٧ مليون نسمة (The Population Reference Bureau, 2018).

ونظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية "لا مركزي"، ومن ثم فهو يقدم بصورة أساسية من القطاع العام مع ارتباط التمويل بأداء الولايات. وبموجب قانون ESSA (2015) تعطى الولاية صلاحية استخدام التمويل لدعم الوكالات التعليمية التي توفر البرامج والأنشطة التي تدعم احتياجات التعليم لجميع الطلاب بما فيهم الطلاب ذوي الإعاقة، والتي تتيح وصولهم إلى خبرات تعليمية خاصة؛ عن طريق التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ (UDL)في النهاية، كما أن اهتمام القانون الأمريكي بالتكنولوجيا المساعدة واضح؛ حيث ظهرت عدة قوانين تدعم التكنولوجيا المساعدة؛ مثل: قانون التكنولوجيا المساعدة (2004)، وقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة IDEA (2004) يشجع قانون ESSA استخدام التقنيات المتوافقة مع مبادئ (UDL) عن طريق الممارسات التعليمية التي تركز على استخدام التكنولوجيا؛ مثل: استخدام التعلم الرقمي، ومصادر التعلم الرقمية، والمواد التفاعلية،

والوصول إلى قواعد البيانات وطرق التقويم عبر الإنترنت. إضافة إلى أنه يوفر طرقًا متعددة للطلاب تمكنهم من التعبير عن معارفهم ومهاراتهم، كما توفر طرقًا متنوعة للتعبير والمشاركة (البوزيد ،٢٠٢٢).

وتضع وزارة التعليم الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة التعليمية العامة، وتجمع البيانات وتقدم المنح الدراسية وجوائز الدعم، ولكن ممارساتها محدودة في المهام المتعلقة بنتائج التعلم، وجودة التعليم، حيث تفوضها إلى الولايات، والتي تعد مسؤولة كلية عن التعليم الابتدائي والثانوي وجزئيًا عن التعليم العالي؛ حيث يوجد بكل ولاية "مجلس للتعليم على مستوى الولاية State Board of Education"مسؤول عن السياسة التعليمية وتمويل التعليم وتوكيد الجودة على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي(Nuffic,2018).

ونتيجة لتميز السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد حققت إنجازات متميزة على مستوى العالم وفق المؤشرات والمقاييس العالمية والشكل (٤) يبين ذلك.

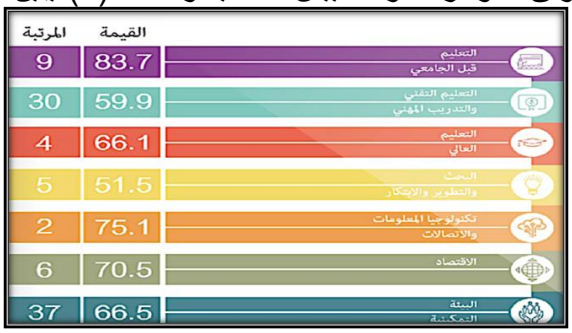

شكل (٤) ترتيب قطاعات الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم وفق مؤشرات المعرفة ٢٠٢٣ (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ،٢٠٢٣، p١٧٨)

ويتبين من الشكل (٤) أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت قطاعاتها على مستوى العالم ترتيبًا متميزًا؛ حيث حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرتبة الثانية على مسوى العالم، كما حقق قطاع التعليم العالي الرتبة الرابعة، وحقق كذلك قطاع البحث والتطوير والابتكار الرتبة الخامسة، وجاء قطاع الاقتصاد في الرتبة السادسة، بينما جاء التعليم قبل الجامعي في الرتبة التاسعة.

ونستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها التعليمية تتميز بكونها لا مركزية؛ مما يعني أنّ السلطة في تحديد السياسات وتنفيذها تتوزع بين الحكومة الفيدرالية

والحكومات الولائية والمحلية، وتؤدي كل من هذه المستويات دورًا مهمًا في تشكيل المنظومة التعليمية في البلاد؛ فتضع الحكومة الفيدرالية المبادئ التوجيهية للسياسة التعليمية عن طريق قوانين؛ مثل: قانون التعليم الابتدائي والثانوي وقانون التعليم العالي، وتقدم الحكومة الفيدرالية تمويلًا لمساعدتها في تنفيذ برامجها التعليمية، وتضع معايير أكاديمية للطلاب في بعض المواد الدراسية، وتُشرف على برامج التعليم الخاص وبرامج تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، أما دور الحكومات الولائية فتضع الحكومات الولائية معايير أكاديمية للطلاب في معظم المواد الدراسية، وتُشرف على نظام المدارس العامة في الولاية، وتضع متطلبات للحصول على رخصة التدريس، وتُحدد تمويل المدارس العامة، أما دور الحكومات المحلية فإنها تدير المدارس العامة في نطاقها الحدودي، وتقوم بتُوظف المعلمين وإداريي المدارس، وتُحدد ميزانية المدارس، وتُشرف على الأبنية والمرافق المدرسية.

ثالثًا: خبرة دولة سنغافورة

تهدف السياسة التعليمية بدولة سنغافورة وفق ماورد في وثيقة (Ministry of Education,2012) إلى تحقيق الأهداف الآتية: بناء شخص واثق من نفسه، يفكر بصورة مستقلة، وقادر على التواصل بطريقة فعالة، ولديه مهارات شخصية جيدة؛ يتعلم ذاتيًا ويتحمل المسؤولية، ويتحلى بالمثابرة، والقدرة على استخدام التكنولوجيا ببراعة؛ مواطن يتحمل المسؤولية، ويحترم الآخرين، ويشارك بفاعلية في الشؤون المحلية والدولية؛ ومساهم نشط ومبادر بتلقائية، وقابل للتكيف، ويتسم بالمرونة، ولديه أهداف وطموحات ذات مستويات ومعايير عالية.

وفي سبيل تحقيق الحكومة السنغافورية لأهداف السياسة التعليمية؛ فقد تبنت ثلاث أولويات لتجويد نظام التعليم؛ وهي: تطوير المهارات الفكرية وتعزيزها، واستغلال تقنيات المعلومات في التعليم والتعلم، إضافة إلى التعليم الوطني، كما جرت عملية مراجعة لهذه الأسس وتصويبها؛ بحيث لا يقتصر التعليم على زيادة طاقات الفرد وقدراته، بل يتعدى ذلك إلى مجتمع مبدع ومفكر ومجدد، مع مهارات مرنة في كل مستوى من المستويات.

ويهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى إعطاء الطلاب فرصة لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم وقيمهم؛ لكي يساهموا في تقدم سنغافورة، وتكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديميًا، وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل(الدخيل، ٢٠١٥)، كما يسعى نظام التعليم في سنغافورة إلى توفير بيئة علمية وبحثية متميزة مع التركيز على عنصر الابتكار؛ لمواكبة أحدث التطورات في المناهج وطرق التدريس بما يسمح للطلاب بشحذ مهاراتهم وتطوير خبراتهم في مرحلة مبكرة، وهو ما سيضمن لهم مكانًا في سوق العمل الذي يعتمد بصورة كبيرة على أحدث التقنيات التكنولوجية(العبيدي، ٢٠١٢).

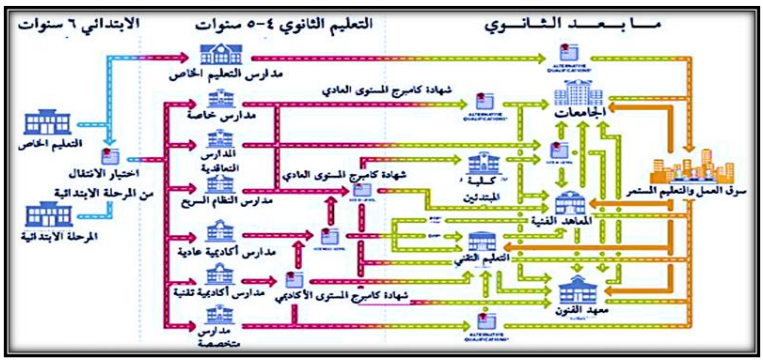

الشكل (٥) ملامح نظام التعليم العام في سنغافورة (الرشيدي ومندني،٢٠١٧، p:١١٢).

ونظام التعليم فى سنغافوره نظام تكاملي وشامل، يهدف إلى تمكين الطلاب من الاتصال الفعال مع الآخرين، ومساعدتهم على اكتشاف ما لديهم من مواهب، وتلبية رغبتهم في التعليم المستمر مدى الحياة، وأن يصبح الطلاب مستقلين، يتمتعون بالمرونة والقدرة على الابتكار، والعمل بروح الفريق، وجعل التعلم ممتعًا ومفيدًا بما يتناسب مع متطلبات المستقبل، ويوفر مجموعة من الخبرات التربوية المربية؛ لمساعدة الطلاب على النمو والتطور، والمحافظة على الأسس القومية والوطنية(Ministry of education Singapore, 2011).

وقد أولت حكومة سنغافورة اهتمامًا كبيرًا بقضية التعليم؛ كونه أهم ركائز التقدم والتطوير؛ وعليه تم تخصيص ميزانية للتعليم تقدر بخمس الميزانية العامة للدولة؛ أي ما يقرب من ١٥,٢٪ من الإجمالي العام للدخل القومي، واستطاعت منظومة التعليم في سنغافورة لفت الأنظار؛ بعد أن حقق طلاب سنغافورة نجاحًا واعدًا، والوصول إلى أعلى المراكز في

مسابقة (TIMSS) الرياضيات والعلوم، إضافة إلى مسابقة (PISA) وذلك لثلاث مرات متتالية، ووصولها بصورة مستمرة للمركز الخامس دوليًا.

وكان لهذه النتائج المميزة الدور الفعال الذي جعل العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية أن تهتم بالوقوف على الأسباب التي أدت إلى النهضة التعليمية في سنغافورة، والتي كان من نتائجها وصول طلاب سنغافورة إلى أعلى المستويات، وعلى المستوى العالمي أصبحت سنغافورة صاحبة لقب مدينة المعرفة الأولى Most Airnirecd Knowledge City (MAKCT)، إضافة إلى كونها الدولة الأكثر تطورًا عن طريق ما وصلت إليه من تنمية وتطوير اعتمد في الأساس على المعرفة، وحققت سنغافورة الدرجة الأولى في تقييم المؤشر الخاص بجودة الحياة على مستوى دول آسيا، وفي عام ٢٠٠٨ حصدت سنغافورة المركز الأول في تقييم جودة التعليم، وصنفت سنغافورة ضمن أفضل الدول المالكة لنظم مدرسية متطورة وناجحة (السبيعي، ٢٠٢١).

وفي تقرير بيرسون لعام ٢٠١٤م الذي صدر عن أفضل نظم التعليم في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي؛ جاءت سنغافورة ذات ٥,٥ مليون نسمة في المركز الثالث عالميًا خلف كوريا الجنوبية واليابان، بعد أن كانت سنغافورة في المركز الخامس في التصنيف نفسه لعام ٢٠١٢، ولقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عبر نتائجها تمتع سنغافورة بنظام تعليمي عالي الجودة، له مميزات يمكن للأنظمة الأخرى أن تتعلم منها؛ ومن هذه المميزات: المعلمون والمديرون ذوو الكفاءات العالية، والقادة الأقوياء ذوو الجرأة على الرؤى بعيدة المدى، والصلة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وكذلك بين السياسة والتنفيذ. كما أن المناهج الدراسية معدة على نحو جيد، وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة والقياس والتقويم. وقد أشارت المنظمة إلى أهمية قيم القياس والتقويم التي تدعم النظام التعليمي ذا التوجه العالمي والرؤية المستقبلية. كما أدت الحاجات الاقتصادية للبلاد دورًا مهمًا في تحديد معالم سياسة التعليم(الدخيل،٢٠١٥، ٢٥).

ولعل صغر مساحة سنغافورة جعل خيار الإدارة المركزية للتعليم هو الخيار الأمثل، وسهل على القائمين على نظام التعليم فيها تحقيق الجودة النوعية عن طريق التنظيم الموجه والتمويل غير المكلف(الجبير والفايز،٢٠١٥).

ويشرف على التعليم فى سنغافورة عدد من الجهات، والتي يكون لكل منها دور مهم فى العملية التعليمية، تتكامل فيما بينها دون تعارض فى الاختصاصات، من منطلق حرص الحكومة فى سنغافورة على تطوير نظام التعليم لأجل النهوض بالطالب وإعداده الإعداد الأمثل للمستقبل.

وسلكت الحكومة في سنغافورة مسالك متوازية؛ حتى تتمكن من تطوير عناصر العملية التعليمية بالتوازي؛ فاهتمت بالطالب والمعلم والإدارة، والمناهج والتقييم والبنية التحتية، وأولياء الأمور والمشاركة المجتمعية، وتتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية إدارة التعليم في سنغافورة مركزيًا؛ فتتولى الوزارة صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية، وتطوير وإدارة المدارس الابتدائية والثانوية والكليات المتوسطة الحكومية، إضافة إلى الإشراف على المدارس الخاصة (عبد الله، ٢٠١٤)، وتبنت دولة سنغافورة نموذجًا متميزًا للإدارة يعتمد على الالتزام بمعايير عالية من الحرفية والنزاهة والأخلاق، وتقديم خدمة ذات جودة بطريقة سريعة وفعالة ،واحترام العامل الذي يعد المطلب الأول لتحقيق الخدمة، والتغيير يعد أمرًا أساسيًا للحفاظ على القدرات التنافسية الدولية لدولة سنغافورة في الاقتصاد العالمي وتحسينها المستمر، وروح التميز تدفع الفرد إلى أن يكون الأفضل في كل ما يفعله، والتعلم من الآخرين، وإبداء الملاحظات على الأداء، والتعقيب على الأخطاء(باشيوة والبرواري، 2009).

وقد مر النظام التعليمي في سنغافورة بعدة مراحل؛ حيث بدأ عام ١٩٦٥م؛ وهو عام الاستقلال، وانتهى بالمرحلة الخامسة عام ١٩٩٧م والتي تمتد خطتها الخمسية إلى بداية القرن القادم، وتهدف هذه المرحلة إلى إيجاد جيل متعلم مفكر؛ حيث ستشمل هذه المرحلة الطلاب وأولياء الأمور والعمال والشركات وجميع أفراد المجتمع والحكومة، وقد خُطط أن تشمل مرحلة التطوير الأخيرة عدة جوانب؛ منها: مراجعة المناهج ، وتطوير مقدرة الطلاب على التفكير والاعتماد على الذات في تحصيل المعلومات، والعمل على تطوير الاختبارات،

وترى وزارة التربية والتعليم في سنغافورة أن مهمتها الأساسية تقوم على تشكيل مستقبل الأمة؛ عن طريق بناء الإنسان السنغافوري على نحو يكون فيه ملتزمًا تجاه بلده ومجتمعه، وقادرًا على تطوير مستقبل أمته؛ لذا فإن وزارة التربية والتعليم تعمل على تزويد الطلاب بتربية متوازنة شاملة(فرج، ٢٠١٠، ٣٣٠-٣٣٢).

وتعد المدرسة المستقلة في سنغافورة الأنموذج الفريد للإدارة الذاتية المستقلة؛ حيث إنها تلبي الاحتياجات المستقبلية؛ وهي نمط من أنماط مدارس المستقبل، وسميت المدرسة المستقلة بهذا الاسم؛ لأنها تتمتع بالإدارة الذاتية والبعد عن المركزية، ولها الحرية فى اختيار طلابها، وتزويدهم بالقيم والفضائل التى يرغبها المجتمع، وجعلهم نخبة مبدعة في المستقبل، وتعد طلابها للحياة بإكسابهم المهارات الحياتية، وتوفير فرص التعلم باستخدام التكنولوجيا الرقمية فى التعليم والتعلم.

وتقوم عمليات التعليم والتعلم فى المدرسة المستقلة على بناء القدرات الأساسية التي يتطلبها القرن الواحد والعشرين، وهذه القدرات تم تحديدها من قبل لجنة مدارس المستقبل، وتتمثل هذه القدرات فى التفكير التحليلي والإبداعي وحل المشكلات، والقدرة على القيادة والعمل الجماعي، ومحو الأمية الرقمية، والقدرة على الاتصالات الشفوية والكتابية، والنزاهة الأخلاقية، والقدرة على التكيف، والاهتمام بالمنظور العالمي، والقدرة على صنع القرار(National association of independent schools ,2010, 12)، وتتمتع المدارس المستقلة بالاستقلال الذاتي فى توزيع الموظفين والرواتب والإدارة المالية، والمناهج الدراسية، والشؤون التنظيمية، ومدير المدرسة المستقلة يتعاون مع وزارة التربية حيث ينظر إلى المبادئ التوجيهية، ويقدم وجهات نظر بديلة، ويتخذ القرارات بالتعاون مع الوزارة، وتتحمل الحكومة 80% من الإنشاءات، ويتحمل مجلس الآباء بقية التكلفة عن طريق الرسوم المدرسية وغيرها (Pang hwa ang. Puisee tang, 2006).

ونتيجة لتميز السياسة التعليمية في دولة سنغافورة؛ فقد حققت إنجازات رائدة على مستوى العالم؛ وفق المؤشرات والمقاييس العالمية، والشكل (٦) يبين ذلك.

شكل (٦) ترتيب قطاعات دولة سنغافورة على مستوى العالم وفق مؤشرات المعرفة ٢٠٢٣
(مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ،٢٠٢٣، ٢٩٢ p

نستنتج مما سبق أن سنغافورة نموذج ناجح في مجال التعليم؛ حيث تُصنّف باستمرار من بين أفضل الدول في الاختبارات الدولية مثل بيزا، وتعود هذه النجاحات إلى سياسة تعليمية متميزة؛ تتسم وتتميز بمجموعة من الخصائص والعوامل التي تجعلها نموذجًا مثاليًا للتقليد؛ حيث إنها تركز على الجودة والتميز؛ فتُولي سنغافورة اهتمامًا كبيرًا بجودة التعليم، وتسعى إلى تحقيق التّميز في جميع مراحله، ويتم اختيار المعلمين بصورة دقيقة وصارمة، كما أنهم يخضعون لبرامج تدريبية مُكثفة، ويتم تقييم الطلاب باستمرار عن طريق اختبارات محلية ودولية، وتركز السياسة التعليمية في سنغافورة على بناء مهارات الطلاب الضرورية للنجاح في الحياة، ويتم تعليم الطلاب مهارات؛ مثل: التفكير النقدي، وحلّ المشكلات، ومهارات الاتصال والعمل الجماعي، وهذا بعني أن الطلبة على قدر عالٍ من المهارة التي تمكنهم من التعامل مع القضايا والمعلومات مما ينشئ جيل متعلم يبحث عن المعلومات ذاتياً ويحللها.

ملخص نتائج الدراسة

بعد العرض التفصيلي للسياسة التعليمية، وتجارب بعض الدول في صياغتها، والوقوف على السياسة التعليمية بدولة الكويت؛ نستيطع تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

١-أن السياسات التعليمية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، تؤثر وتتأثر بها، وهي القواعد والقوانين والنظم والمبادئ والأسس العامة التي تحكم العملية التربوية، والسياسة

التعليمية لا تنشأ من فراغ، ولا تكون منقطعة الصلة عما قبلها وما بعدها؛ بل تمثل حلقة مهمة في سلسلة متواصلة لمستويات متعددة، مرتبة وفق تسلسل منطقي.

٢-للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص؛ منها: الشمولية لجميع جوانب العملية التعليمية ومراحلها، وتترابط السياسة التعليمية مع بقية السياسات الأخرى بالمجتمع وتتأثر بها، وهي مرنة قابلة للتكيف مع التغييرات المتسارعة في العالم، وتفتح المجال أمام الابتكار والتطوير في مجال التعليم، وتستجيب لاحتياجات المجتمع ومتطلباته المتغيرة، ولا تقتصر على مدة زمنية محددة أو أشخاص بعينهم، ويشارك جميع أصحاب المصلحة في عملية صياغتها وتنفيذها ، كذلك أنها قابلة للتحقيق، وتأخذ في الحسبان الإمكانات المتاحة والموارد المتوفرة، وتحدد أولويات واضحة ، كما أنها قابلة للتنفيذ وللتقييم والقياس.

٣-عملية صنع السياسات التعليمية عملية ديناميكية؛ تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة؛ تبدأ من مرحلة تحديد المشكلات الرئيسة في التعليم بالتحليل الشامل، وتحديد الخيارات والبدائل المختلفة لمواجهة هذه المشكلات وتقييمها، ثم تقديمها جميعًا أمام صانعي السياسات لاتخاذ القرارات، ثم ترجمة كل ذلك إلى خطة، والتي تتحول بمجرد الموافقة عليها إلى برامج ومشروعات تنفيذية متعددة.

٤-ترتكز السياسة التعليمية الحالية لدولة الكويت على مجموعة من الأسس؛ أهمها الأساس القانوني؛ فقد جاء في دستور الكويت مادة (١٣) أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه"، كما جاء في مادة (١٤) أن "الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي"، وجاء في مادة (٤٠) أن "التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقًا للقانون، والأساس الديني؛ فالسياسة التعليمية في الكويت تعبر عن الإيمان بالكتب السماوية لدى الإنسان العربي في سياق عملية تنشئته وتعليمه، والأساس الأيديولوجي؛ فالتباين الفلسفي أو الأيديولوجي في اتجاهات السياسة التعليمية يؤثر على جميع جوانب النظام التعليمي وعناصره، ويظهر في بنية التعليم وتنظيمه وسياساته، والنظرة المستقبلية.

٥-أن آليات تخطيط وبناء السياسة التربوية بدولة الكويت؛ تتمثل في رؤية الحكومة في مجلس الوزراء، ويلتزم بها وزير التربية، وأن السياسة التعليمية يختص بها الوزير وهو

سيد قراره، وتعبر في الواقع عن آراء هيئات وطنية وسياسية وتربوية وأهلية، وأن آليات صنع السياسات التعليمية بالكويت تتمثل في الاستفتاء، والندوات والمؤتمرات التربوية، والاستعانة ببيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية، والدراسات المقارنة.

٦-أن أهم أوجه الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا في تخطيط وتنفيذ السياسات التربوية بدولة الكويت يتمثل في:

– **تجربة فنلندا** ركزت السياسية التعليمية في فنلندا على المساواة والعدالة عن طريق تُوفير تعليم مجاني وعالي الجودة لجميع الطلاب ، وتوفير الدعم اللازم للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم، والتركيز على المعلم من حيت الإعداد والتدريب والتقدير، وتعليم الطلاب كيف يفكرون ويحلون المشكلات بأنفسهم، وتتمتع المدارس في فنلندا باستقلالية كبيرة في اختيار المنهج الدراسي وطرق التدريس، ويُسمح للمدارس بتجربة أساليب تعليمية جديدة وتطوير برامجها الخاصة، ويُساهم ذلك في خلق بيئة تعليمية مبتكرة تُلبي احتياجات الطلاب بصورة أفضل.

– **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية "لا مركزي"، وتركز الممارسات التعليمية على استخدام التكنولوجيا؛ مثل: استخدام التعلم الرقمي، ومصادر التعلم الرقمية والمواد التفاعلية، والوصول إلى قواعد البيانات وطرق التقويم عبر الإنترنت، وتضع وزارة التعليم الوطنية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة التعليمية العامة، وتجمع البيانات، وتقدم المنح الدراسية، وجوائز الدعم.

– **تجربة سنغافورة:** يهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى إعطاء الطلاب فرصة لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم وقيمهم؛ لكي يساهموا في تقدم سنغافورة، وقد تبنت سنغافورة ثلاث أولويات لنظام التعليم بالجودة وهي: تطوير المهارات الفكرية وتعزيزها، واستغلال تقنيات المعلومات في التعليم والتعلم، إضافة إلى التعليم الوطني، ونظام التعليم فى سنغافوره نظام تكاملي وشامل؛ يهدف إلى تمكين الطلاب من الاتصال الفعال مع الآخرين، ومساعدتهم على اكتشاف ما لديهم من مواهب، وتلبية رغبتهم في التعليم المستمر مدى الحياة، وتعد

المدرسة المستقبلية فى سنغافورة نموذجًا للإدارة الذاتية والاستقلالية، وتتولى وزارة التربية والتعليم في سنغافورة مسؤولية إدارة التعليم فيها مركزيًا.

إجابة السؤال الخامس والذي ينص على: "ما التصور المقترح لتطوير السياسات التربوية بدولة الكويت في ضوء المفاهيم الحديثة والخبرات الناجحة"؟

بناء على إجابات أسئلة الدراسة السابقة؛ فإني أقدم التصور المقترح الآتي لتطوير السياسة التعليمية بالكويت، كما يلي:

المقصود بالتصور المقترح هو وضع إطار عام كخريطة طريق؛ يمكن عن طريقه المساهمة في تحسين السياسة التعليمية في دولة الكويت، في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة تعليميًا، وسنعرض هذا التصور وفقًا للآتي:

خطوات إعداد التصور

– الاستعانة بالمراجع المتخصصة في مجال السياسة التعليمية ومراجعة نتائج الدراسات السابقة.

– تحديد واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت.

– تحليل الموارد المتاحة (مالية، وبشرية، وبنية تحتية)، والبيئة التعليمية لمؤسسات التعليم بدولة الكويت.

– مراجعة اللوائح والنشرات الدورية الخاصة بالسياسة التعليمية بدولة الكويت.

– مراجعة رؤية الكويت لعام ٢٠٣٥، وما بها من مفردات تتعلق بالتعليم وتطويره وسبل دعمه.

رؤية التصور المقترح

أن تتحسن السياسة التعليمية بدولة الكويت وتتطور؛ بما يسمح للنظام التعليمي الكويتي بالتميز والريادة في مدخلاته وعملياته ومخرجاته في مجال تربية أبناء الكويت وتعليمهم، على أن يتم ذلك وفق المعايير والمواصفات القياسية الدولية لنظم التعليم؛ بناء على خبرات بعض الدول المتميزة تعليميًا، بما يسهم في تحقيق رؤية الكويت الجديدة لعام ٢٠٣٥.

فلسفة التصور المقترح

تنطلق فلسفة هذا التصور المقترح من الركائز الآتية:

– التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة، وتسعى لنشره وتعميمه.

– يجب أن تتاح لكل فرد فرصة التعليم طوال حياته؛ حيث إن فكرة التربية المستمرة هي الدعامة الأساسية في صرح التربية.

– تظهر السياسة التعليمية في عملية التخطيط للمراحل التعليمية، وتحديد أهداف كل مرحلة، وتظهر كذلك في وضع الخطط الزمنية لتحقيق الأهداف، وفي تحديد الأطر والقيم التي تسير في ضوئها العملية التعليمية، وكذلك في تحديد المسؤولية الإدارية عند تنفيذ تلك السياسات.

– يجب أن نعيد إلى التربية أبعادها الحقيقية كخبرة حية؛ وذلك بجعل التعلم عملية موزعة فى الزمان والمكان؛ حيث إن الغاية المثلى التي تسعى إليها التربية السليمة هي التعلم الذاتي، والتدريب والتكوين؛ بالاعتماد على الإمكانات الخاصة؛ سواء أكان داخل جدران المدرسة أم كان في مؤسسات المجتمع الأخرى.

– يحدد دستور الدولة التشريعات التى تُقنن؛ لانتهاج السياسات التعليمية التي ارتضاها واختارها المجتمع عن طريق هيئاته ومؤسساته.

– تتكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى، والقصور في تطبيق ذلك ينشأ عنه العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على سياسات التعليم.

– تغيير السياسات التعليمية أمر منطقى يساير التغييرات الحادثة في المجتمع، ولكن يجب أن يرتبط ذلك بالحاجة إلى التغيير والاعتماد على المنهج العلمي في إدارة التغيير، وليس وفقًا للأهواء والأغراض، ويمكن تقنين ذلك بأسئلة من نوع؛ لماذا التغيير؟ ومتى؟ وكيف؟، فمراجعة السياسات وتعديلها أمر ضرورى كل مدة زمنية أو مرحلة من مراحل تطور المجتمع، شريطة عدم الإخلال أو قلب القائم رأسًا على عقب.

أهداف التصور المقترح

يتمثل الهدف العام للتصور المقترح في تحسين السياسة التعليمية وتطويرها بدولة الكويت؛ فيما يلي:

– الأخذ برأي ذوي الخبرة وأهل الاختصاص في صنع وبناء السياسة التعليمية.

– معالجة ما يعاني منه التعليم الكويتي من قصور وضعف.

– انتهاج اللامركزية كمنهج إداري في العمل المؤسسي بجميع المؤسسات التعليمية بالكويت.

– التعبير الصادق عن الموروث الإسلامي العربي الخليجي الآسيوي، والواقع الكويتي المعاصر.

– امتلاك رؤية مستقبلية تتسم بالتطور والمرونة؛ لمعالجة المستحدثات،والتغييرات، والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

– تحديد دقيق للإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بتميز.

– الاعتماد على عملية التقويم بأنواعه المختلفة (قبلي، متزامن وبعدي) كأداة للوقوف على نقاط القوة والضعف وتصحيح الخلل ومعالجة المشكلات إن وجدت.

أسس التصور المقترح ومنطلقاته

استند بناء هذا التصور المقترح على الأسس الآتية: رؤية الكويت لعام ٢٠٣٥ ؛ التقدم التعليمي للخبرات الدولية التي تم الاستعانة بتجاربها؛ سياسة التعليم الكويتي؛ الأطر المرجعية للسياسة التعليمية بالكويت؛ تقرير عمل فريق الإشراف على تنفيذ مبادرة معايير نظام التعليم للمدة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣ "مقترح التمويل الذاتي للمدرسة الكويتية".

المستفيدون من التصور المقترح

يستفيد من هذا التصور المقترح؛ القائمون على إدارة وتخطيط التعليم بدولة الكويت؛ حيث إن هذا التصور عبارة عن إجراءات تنفيذية؛ لتحسين وتجويد السياسة التعليمية بدولة الكويت.

إجراءات تطبيق التصور المقترح:

١- المرحلة الأولى (بناء الوعي المجتمعي بالتصور)، ويتأتى ذلك عن طريق: نشر الوعي، وتثقيف أفراد المجتمع بكل ما يخص السياسة التعليمية، وأهمية المشاركة في صنعها، وآليات الاشتراك فيها؛ وذلك عن طريق حملات إعلامية مخططة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وتدشين منصة رقمية تابعة لوزارة التربية تقوم بنشر الأدبيات الخاصة بالسياسات التعليمية.

٢- **الموجهات الفكرية للتعليم:** وتكون عن طريق: القوانين والتشريعات المنظمة في ضوء التصور المقترح؛ بحيث يتجه القائمون على التعليم نحو تحقيق مجانية التعليم وجودته كما نص عليه الدستور الكويتي؛ وذلك عن طريق: (توحيد التوجهات الفكرية لكل مدارس

الكويت، وتطبيق معايير موحدة للجودة بجميع المدارس، ووجود رؤية واضحة وموجهة للتعليم الكويتي، وتحقيق العدالة في إتاحة الفرص التعليمية لكل مواطن كويتي، والتنوع الثقافي ومعرفة الآخر، وقيام مجلس الأمة الكويتي بإصدار التشريعات القانونية، والإجراءات التنفيذية اللازمة؛ لتحسين السياسة التعليمية بالكويت، والتي تسمح بإقامة شراكات ناجحة مع مؤسسات وبيوت خبرة عالمية في مجال السياسات التعليمية).

٣- **الموجهات المادية للتعليم:** وتكون كذلك عن طريق: (زيادة حصة التعليم من الموازنة العامة لدولة الكويت، ومساهمة رجال الأعمال وعمل شراكات مع قطاع التعليم الخاص لتبادل الخبرات والمعارف بدعم التعليم، وتقليص الإعانات الدولية، بل إلغاءها؛ حتى لا تتدخل الدول المانحة في صناعة القرار التعليمي الكويتي).

٤- **الموجهات البشرية للتعليم الكويتي:** وتكون عن طريق:

أ- **المعلمين** : من خلال تحسين مؤسسات إعداد المعلم الكويتي؛ لتكون ذات مواصفات قياسية؛ تواكب أفضل مؤسسات الإعداد في العالم، وتحفيز المعلمين للحصول على مؤهلات عليا تخصصية في التعليم (ماجستير، ودكتوراة)، وابتعاث المعلمين المتميزين إلى دول متميزة تعليميًا؛ لنقل خبرات هذه الدول لمعلمي الكويت ،والجدية في وجود رخصة ممارسة التدريس للمعلمين؛ تجدد كل ٣ سنوات؛ بعد اجتياز الاختبارات الملائمة التي تقيس مدى تطور المعلم مع مستحدثات العصر، والحرص على إشراك المعلمين في صناعة القرار التعليمي؛ بإيجاد آليات واضحة لذلك تكفل هذا الحق، وأن تضم مساقات وبرامج إعداد المعلمين بدولة الكويت في كلية التربية الأساسية، وكلية التربية بجامعة الكويت مساق متخصص في السياسة التعليمية، وتحسين جودة برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة وتشجيعهم على الالتحاق بها لتطوير مهاراتهم وتحسين مستوى أدائهم الأكاديمي.

ب- الإدارة التعليمية والمدرسية : لابد أن تكون هناك معايير واضحة في انتقاء القائمين بعمليات الإدارة؛ سواء أكان ذلك في المناطق التعليمية أم كان في الإدارات المدرسية؛ بحيث تضمن هذه المعايير وجود قيادة تعليمية مؤهلة أكاديميًا، ولديها خبرات ميدانية تمكنها من أداء دورها بتميز.

متطلبات تحقيق التصور المقترح

١- بناء هيكل تنظيمي مرن: ويكون ذلك عن طريق: إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لوزارة التربية، وجميع المناطق التعليمية والمدارس، ويوفر مستويات عليا من المشاركة للمستويات الدنيا في التنظيم، ويتيح الفرص أمام الأفراد والجماعات للنقاش والحوار والمساهمة في صنع القرار ووضع الأهداف، مع استحداث وظائف جديدة بالهياكل التنظيمية لتستوعب متطلبات التطوير.

٢- الشفافية والمحاسبية: ويكون ذلك عن طريق: وجود جهاز إداري مستقل تابع لرئيس مجلس الوزراء، ويختص بمراجعة كل إجراءات الاستخدام للموارد المادية والبشرية داخل كل القطاعات التعليمية؛ لضمان كفاءة الاستخدام لهذه الموارد، ومعالجة نقاط الضعف والقصور، كما يقوم هذا الجهاز ببناء قاعدة بيانات شاملة وحديثة ومتطورة عن كل مكونات العملية التعليمية بدولة الكويت؛ من طلاب، ومعلمين، ومديرين، واداريين، وأدوارهم، ومسؤولياتهم، ومعدل كفايتهم لتدعيم المحاسبية والشفافية وتحمل المسؤولية المجتمعية.

٣- توسيع صلاحيات مديري المدارس وتمكينهم إدارياً لاتخاذ القرارات بشكل مستقل.

٤- تطبيق ميثاق المعلم(الميثاق الأخلاقي للمعلم، ٢٠٢١) بتفعيل بنوده ومحاسبة الإهمال والتقصير به.

٥- اصدار التشريعات وتطوير اللوائح والقوانين اللازمة لتجويد السياسة التعليمية بدولة الكويت، والوفاء بمتطلبات هذا التطوير.

الجهات المسؤولة عن تخطيط التصور المقترح وتنفيذه

١- **مجلس الأمة الكويتي:**ويختص بإصدار التشريعات الميسرة لتطوير وتجويد السياسة التعليمية بدولة الكويت.

٢- وزارة التربية: وتختص بالقيام بتحقيق متطلبات تحسين السياسة التعليمية عن طريق: (نشر ثقافة تنظيمية مدعمة لتطوير السياسة التعليمية، ووضع خطط للتنمية المهنية وفق مستجدات ومتطلبات السياسة التعليمية المطورة، وإعداد خطة محددة التوقيتات لتنفيذ التصور المقترح).

٣- وزارة الإعلام: تقوم بحملات إعلامية ودعائية مخططة ومنظمة ودورية؛ لتهيئة المجتمع الكويتي لقبول تطوير وتحسين السياسة التعليمية بدولة الكويت.

٤- **وزارة المالية:** تقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة؛ لتحسين وتطوير السياسات التعليمية بعد تقديم وزارة التربية دراسة الجدوى اللازمة لهذا المشروع القومي.

٥- **كليات التربية بدولة الكويت:** تقوم باستحداث مساقات في إعداد المعلمين، وتكون متخصصة في السياسة التعليمية.

٦- **مؤسسات المجتمع المدني:** تقوم بتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين التصور المقترح بالتنسيق مع وزارة التربية.

محتويات التصور المقترح

تتركز محتويات التصور المقترح في المبادئ والأسس الآتية:

١- **التركيز على المساواة والعدالة: ويكون ذلك عن طريق: توفير تعليم مجاني وعالي الجودة لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية،** والمساواة بتوفير مبنى مدرسي وامكانيات ومرافق متشابهة بجميع المناطق السكنية، وخلق دور رقابي موحد على جميع المناطق، وحرية اختيار المدرسة التي يراها ولي الأمر أفضل وعدم تقييد التسجيل بالمنطقة التي يقطن بها، و**توفير الدعم اللازم للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم.**

٢- **التركيز على المعلم: ويكون ذلك عن طريق: رفع مكانة المعلمين في المجتمع، وتحسين رواتبهم ومزايا عملهم، وتشديد شروط قبول المعلمين في كليات التربية، وتوفير برامج تدريبية مكثفة لهم أثناء الخدمة، وتوفير الفرص للمعلمين؛ لتطوير مهاراتهم بصورة مستمرة،** وخلق المنافسة بين المعلمين والمدارس وذلك عن طريق الغاء شرط تسجيل الطلبة حسب السكن والمنطقة واستبداله بالمدرسة الافضل والمعلم الافضل لتشجيع الشفافية في التقييم والعدالة في الاختيار والتنافسية في التطوير.

٣- التركيز على التعلم الذاتي والاكتشاف: ويكون ذلك عن طريق: تغيير المنهجية التعليمية؛ لتُركز على **تعليم الطلاب كيفية التفكير الناقد والتفكير الابداعي، وحل المشكلات بأنفسهم، وتشجيع الطلاب على طرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم.**

٤- التركيز على بناء المهارات الاجتماعية: ويكون ذلك عن طريق: دمج مهارات اجتماعية؛ مثل: التواصل والعمل الجماعي، وحل النزاعات في المنهج الدراسي وأنشطة الطلاب، وتوفير فرص للطلاب للمشاركة في أنشطة لا منهجية تساعدهم على تطوير مهاراتهم الاجتماعية.

٥- منح المدارس استقلالية كبيرة: ويكون ذلك عن طريق: منح المدارس في الكويت استقلالية كبيرة في اختيار المنهج الدراسي وطرق التدريس، والبعد عن النظام المركزي في الإدارات التعليمية والسماح للمدارس بتجربة أساليب تعليمية حديثة ومطورة.

٦- تمويل المدارس بدولة الكويت:

إن تمويل المدارس بدولة الكويت يدعمه ويؤيده؛ تقرير عمل فريق الإشراف على تنفيذ مبادرة معايير نظام التعليم للمدة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣، والذي أشار إلى ضرورة أن تقوم وزارة التربية بإنشاء مكتب في كل منطقة تعليمية؛ يختص بفتح قنوات اتصال وتنظيم المشاركات المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسات التعليمية، ووضع خطة سنوية لإذكاء مبدأ هذه المشاركات المعرفية والمهارية والمالية، وبناء شبكة من المعلومات، وإصدار تشريعات تلزم المشاركة الأسرية في العملية التعليمية؛ عن طريق مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، وتساند وزارة التربية بهذا الخصوص وسائل الإعلام لنشر ثقافة المشاركة المجتمعية، وتأخذ عملية الشراكة العديد من الصور؛ مثل:

١- الشراكة المجتمعية بين المناطق التعليمية بدولة الكويت، والمجتمع المدني ورجال الأعمال والقطاع التعاوني؛ عن طريق الدعم المالي؛ لتوفير المعينات التعليمية والخبرات؛ لتطوير التعليم وأداء المعلم، أو تقديم التبرعات العينية من أجهزة حاسوب، وتجهيز المكتبات المدرسية وغيرها من الخدمات كعمليات صيانة وخدمات الإنترنت؛ وجميع ذلك يعد جزءًا من برنامج خدمة المجتمع، والتي تقدمها الشركات للمجتمع.

٢- الشراكة بين المناطق التعليمية وأولياء الأمور؛ عن طريق تشكيل مجلس أمناء في كل مدرسة؛ ينظم منتديات ثقافية للمشاركة والتطوع في الأنشطة المدرسية، والمشروعات

المدرسية، وكذلك المشاركة في صنع القرار التربوي، مع الإسهام بصورة فاعلة في رسم رؤية المدرسة المستقبلية، وتنفيذ برامجها المختلفة.

٣- تشجيع المدارس الحكومية على إيجاد قنوات للتمويل الذاتي عن طريق تطوير خدمات المقصف المدرسي، وتأجير منشآت المدارس المسرحية والرياضية للفعاليات والأنشطة المجتمعية في الأوقات المسائية، وفي عطل نهاية الأسبوع، والعطل الرسمية.

٤- تشجيع المدارس على العمل الرقمي(كما جاء بالدراسة للسياسة الامريكية) وذلك باستخدام التكنولوجيا والاستفادة من ذلك بالتسويق للمدرسة الذكية والمتعلمة والتعريف بأسلوبها واسلوب معلمينها خاصة مع تطبيق فتح التنافس بين المدارس.

معوقات متوقعة عند تنفيذ التصور المقترح

١- ضعف اقتناعات بعض القيادات التربوية بأهمية تطوير السياسات التعليمية، إضافة إلى عدم ثقة بعض أولياء الأمور في التطوير والتحديث للسياسات التعليمية.

٢- ضعف خطط وبرامج تأهيل الكوادر التربوية للاستجابة لمتطلبات تحسين السياسات التعليمية بدولة الكويت، مع ضعف مشاركتهم في المناقشات الخاصة التي تدور حول هذا التحسين ، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية الكبيرة اللازمة لتغيير وتحسين السياسات التعليمية.

٣- البيروقراطية الإدارية والدورات المستندية المطولة التي تؤخر اتخاذ القرارات المتعلقة بالموافقة على تطوير السياسة التربوية أو اعتمادها في حالة إنجازها، وعدم انتهاج الوزارة لنهج ثابت لا يتغير بتغير مسؤلي الوزارة مما يعيد أحياناً لنقطة الصفر.

مقترحات للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح

١- البحث عن مصادر تمويل بديلة عن التمويل الحكومي؛ مثل: تشجيع القطاع الخاص للشراكة في تحقيق سياسة تعليمية كويتية رائدة عالميًا.

٢- تزويد الجهة التشريعية بالبلاد بأبرز الدراسات لتوجيه التعليم ووضع سياسية حديثة وتوضيح الربط مع خطة التنمية.

٣- عمل دورات تدريبية متخصصة؛ لنشر الوعي بالسياسة التعليمية وأهميتها، وطرق بنائها وصياغتها، واشراك الجهاز الاعلامي والتكنولوجيا الرقمية للاعلان عن التصور وغايته والشرائح المستفيده وابعاده المستقبلية وتأثيرها.

٤- أن يكون التغيير نهجاً تسير عليه وزارة التربية بحيث يظل النهج ثابتاً في حال تغيير القيادة التعليمية.

توصيات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة؛ فإن الباحثة توصي بما يلي:

١- تجويد السياسة التعليمية بدولة الكويت؛ عن طريق مراجعتها وتقويمها بصفة دورية بواسطة لجنة متخصصة؛ تضم الكفاءات، والخبرات التعليمية المحلية والعالمية، والقيام بالتطوير اللازم لها في ضوء تطلعات المستقبل، وواقع التحديات التي يعيشها المواطن الكويتي محليًا وعربيًا وإقليميًا.

٢- وضع آليات أكثر شمولًا ووضوحًا؛ تكفل إشراك ذوي الاختصاص والفكر التربوي، في عملية إبداء الآراء والأفكار؛ لتطوير وتحسين السياسة التعليمية بالكويت.

٣- الاستعانة الدورية ببيوت الخبرة العالمية في مجال تخطيط وصياغة السياسات التعليمية؛ للاستفادة من هذه الخبرات، على أن يكون برتوكول العمل والتعاون متضمنًا إلزام بيوت الخبرة العالمية بتدريب الكفاءات الوطنية؛ لتكوين جيل مُدرب من الخبراء والأكاديميين؛ قادر على تجويد السياسات التعليمية الكويتية؛ لتتوافق ورؤية الكويت لعام ٢٠٣٠، وما يأتي بعدها من رؤى مستقبلية.

٤- الجدية في تنفيذ التصور المقترح لتطوير السياسة التعليمية؛ ليكون خريطة طريق نحو كويت جديدة؛ تتمتع بقدرات بشرية مبدعة قادرة على المنافسة في سوق العمل، وتحقيق مركز ريادي للكويت على مستوى العالم.

٥- أن يتم تبني تطوير السياسة التربوية من قبل الجهات العليا في الدولة مثل مجلس الوزراء بحيث يتم التعامل مع هذا الملف كمشروع دولة وليس عمل وزاري متمثل في وزارة التربية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، خالد إبراهيم حافظ (٢٠١٣) *السياسة التعليمية والتوجه الأيديولوجي في جمهورية مصر العربية قبل عام ١٩٧٣ وما بعده* (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة عين شمس، كلية التربية، مصر.

أبو طاحون، أمل لطفي (٢٠١٩). *التخطيط التربوي واعتباراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية*. عمان: دار اليازوري العلمية.

أبو ناصر، فتحي محمد؛ الجغيمان، عبد الله محمد (٢٠١٢) *الإدارة والسياسات التربوية في مجال الموهوبين والمبدعين*. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

أحمد، شاكر محمد فتحي (٢٠١٥). السياسة التعليمية قضية محورية. *مجلة الإدارة التربوية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة ٢، (٦) ١١-١٢.

الإدارة المركزية للإحصاء (٢٠٢٢-٢٠٢٣) اللمحة الإحصائية. العدد ٤٣. دولة الكويت.

الإدارة المركزية للإحصاء: *تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية والنوع في ٢٠٢٠/١/١* ، دولة الكويت.

الإدارة المركزية للإحصاء: *تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية والثابتة*، ٢٠٢٠/ الربع الثاني/ الربع الثالثQ3 /Q2، مارس ٢٠٢١.

الأغا، ناصر (٢٠١٨) تصورات معلمي المدارس بمحافظات قطاع غزة حول متطلبات تطبيق إستراتيجيات السياسة التعليمية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ٨(٢)، ٥٦-١٠٣.

الألمعي، علي (٢٠١٠) أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية. موقع الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.

الألمعي، علي بن عبدة (٢٠٠٨) تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات التعليمية دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية، ١٥(٤)، ١٠٦-١٦٤.

باشيوة، البرواري (٢٠٠٩) نماذج الإدارة التعليمية المعاصرة بين متطلبات الجودة والتحولات العالمية. دراسة مقارنة. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ٢(٣)،١٠٥-١٣٠.

باطويح، محمد عمر والمناور، فيصل حمد (٢٠٢٠) *التخطيط التنموي في دولة الكويت: التحديات وسبل مواجهتها*، دولة الكويت.

البستان، أحمد الباقي وحبيب ليلي (١٩٩٥) الأهداف العامة للتعليم والسياسات التربوية في دولة الكويت: أهميتها ومدى تحققها دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*، ١(١١)، ٢٤٨-٤٧٩.

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠٠٧) صنع السياسة التعليمية، دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين. مجلة صحيفة التربية، ٥٨ ، (٤)، ٣٢-٤٧.

بلال، عبد الله سليمان (٢٠١٨) تطوير إدارة مدارس المرحلة المتوسطة بالكويت في ضوء عناصر إدارة التميز. *مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية*، (٨)، ٤١-٥٢.

بوتليليس، مراد (٢٠١٤) تطور التعليم في الجزائر من ١٨٣٠ إلى ٢٠١١، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران السانيا، الجزائر.

بورسلي، سبيكة حسين (٢٠١٦) تطوير سياسات التعليم والتدريب لتعليم الكبار من أجل تنمية مستدامة: دراسة حالة دولة الكويت، المؤتمر السنوي الرابع عشر من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة، القاهرة، ٥١٩-٥٤٥.

بورسلي، نورا وليد والغريب، وداد علي والمطوع، فرح عبد العزيز والرشيدي، غازي عنيزان (٢٠١٨) طبيعة السياسة التعليمية في المرحلة الثانوية في كل من سنغافورة وفنلندا: تحليل وثائق. المجلة التربوية بجامعة الكويت، ٣٣(١٢٩)، ١٥-٦٤.

البوزيد، سارة محمد (٢٠٢٢) التصميم الشامل للتعلم في ضوء تشريعات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، *١٣* (٤٦)، ١٠٠-١١٨.

جايل، عفاف محمد (٢٠١٣) دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية. *المجلة التربوية جامعة سوهاج*، ٣٤ ، ٤٠٣-٤٨٠.

الجبير، تهاني والفايز، وفاء عبد الله (٢٠١٥) تجربة سنغافورة في التعليم. *مجلة عالم التربية*، س ١٦ (٥٢)، ١-٥٣.

الجمال، رانيا عبد المعز علي (٢٠١٢) دراسة مقارنة لسياسات التعليم الإلكتروني في كل من فنلندا وفرنسا والنرويج وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية بكلية التربية*، *١٨* (٤)، ٥٤١-٦٢٧.

الحربي، سعود هلال (٢٠٠٦) *صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة* (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة القاهرة. مصر.

الحربي، سعود هلال (٢٠١٩، ٦-٧ نوفمبر) *السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم ٢٠٣٠: رؤية تحليلية* (ورقة بحثية) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. المؤتمر الحادي عشر لوزراء التربية والتعليم العرب. المنامة. مملكة البحرين.

الحربي، سعود هلال (٢٠٠٧) *السياسة التعليمية: مفاهيم وخبرات*. الرياض: مكتبة العبيكان.

منصور، ميثاق خير الله جلود (٢٠١٩) التطورات المعاصرة في المجتمع الكويتي: دراسة تاريخية، *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، *١٥* (٣)١٠١٥-١٠٤٤.

الدخيل، عزام محمد (٢٠١٥) *نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي*. (ط.٤). الدار العربية للعلوم.

دستور دولة الكويت (١٩٦٢) مجلس الأمة الكويتي. دولة الكويت.

دياب، إكرام عبدالستار محمد (٢٠١٨) تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. *مجلة الإدارة التربوية بجامعة الزقازيق*، س ٥، (١٧)،٣٤١-٤١٧.

الرشيدي، حسين مجبل والعازمي، عبد الله السالم والعجمي، حجاج مبارك حجاج (٢٠١٢) السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس، (١/٣٦)، ٥٨٥-٦١٣.

الرشيدي، نوف على فخري والرشيدي، بدر عوض لزام ضيف الله وعيسى، فلاح ذياب (٢٠٢٠) أبعاد القيادة الإستراتيجية بمؤسسات رياض الأطفال وعلاقتها بمبادرات التوجه الوطني بدولة الكويت ٢٠٣٥: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية بجامعة بنها، ٣١* (١٢٣)، ١٠٣-١٥٤.

الرشيدي، غازي عنيزان ومندني، لطيفة فيصل (٢٠١٧) الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة وإمكانية الإفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية، ٢٧* (١)، ٩١- ١٣٤.

رفاعي، عقيل محمود محمود (٢٠١٥) السياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي بجامعة عين شمس*، عدد خاص، ٤٢٩-٥١٥.

رؤية الكويت (٢٠٣٥) *ملخص تنفيذي*. دولة الكويت.

السبيعي، نايف راشد عبد الله (٢٠٢١) تطوير مدارس الثانوي العام بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة الثقافة والتنمية*. س٢٠، (١٦٥)، ٢٨٢-٣١٦.

سعد، السيدة (٢٠١١) *المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية*. مكتبة الأنجلو المصرية.

السهلي، محمد بن علي بن محمد (٢٠١٩) *تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات التنافسية إستراتيجية مقترحة* (رسالة دكتوراة غير منشورة). كلية التربية. جامعة الملك سعود .

السهو، حامد جاسم وعباس، زينب عبد الرضا (٢٠١٩) درجة توافر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة بكلية التربية الأساسية في دولة الكويت، *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، *٩* (٣٠) ١- ٣٠.

شعلان، عبد الجميد (٢٠١١) *السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

الصقعبي، بدور خالد (٢٠٢٠) تطوير برامج إعداد المعلم في دولة الكويت كمدخل لإصلاح التعليم وتحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥. *مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية، ٣٠* (٢)،٢١-٥١.

الطاحوس، أسامة يوسف خالد (٢٠٢٣) واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء ديمقراطية التعليم . *مجلة القراءة والمعرفة*، (٢٥٨)، ٢٩٩-٣٣٥.

طايع، فيصل الراوي رفاعي وحماد، أحمد خليفة خليفة وسلطان، رجب صديق (٢٠٢١) مقومات صياغة السياسة التعليمية في مصر وعلاقتها بآليات المجتمع الافتراضي. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية بجامعة سوهاج*،(٧)، ٥٧-٧٨.

العازمي، سعاد دليل محمد (٢٠٠٧) *تطوير أنظمة الإدارة للتعليم العام في دولة الكويت: تصور مقترح في ضوء الخبرات العالمية* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. معهد البحوث التربوية. جامعة القاهرة.

عبد الحميد، عبد الحميد (٢٠١٢) *نظام التعليم وسياسته*، القاهرة: مكتبة ايتراك.

عبد الفتاح، خالد (٢٠١٣) العائد الاجتماعي من التعليم في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، (١١)،٣٥-٨٤.

عبد الله، سامية (٢٠١٤) نافذة على تعليم متميز (فنلندا – سنغافورة) متاح على الرابط التالي: http://singfinland.blogspot.com/2014/12.

عبد النبي، حاتم الخضري (٢٠٢٠) الرقابة الإدارية في التعليم قبل الجامعي بكل من فنلندا وماليزيا وكيفية الإفادة منها في مصر (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

العبيدي، سمير عبد الرسول (٢٠١٢) دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، (٣٨)،٢٢١-٢٣٨.

عساف، محمود (٢٠١٧) *المدنية المتطلبات والمشاركة في إطار نظم التربية*. غزة: مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع.

عياصرة، معن محمود (٢٠١١) *نظم وسياسات التعليم نماذج عربية وأجنبية*.عمان:دار وائل للنشر.

عيد، سعاد محمد (٢٠١٣) *تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة*.القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

العيسى، إسراء عيسى والعصفور، عهود محمد والكندري، علي عبد الرحمن والهاشم، فاطمة محمد والفيلكاوي، عبد الله يوسف والحوطي، إبراهيم عبد الوهاب والمحميد، يوسف محمد (٢٠٢١) من هنا نبحر: مبادرة وطنية لإصلاح وتطوير التعليم في الكويت. (د. ن).

الغفير، فتون (٢٠١٥) أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سوريا في ضوء خبرات بعض الدول المقترحة(رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة دمشق. الجمهورية العربية السورية.

الفارسي، عبد الله علي محمد (٢٠٢٣) آليات صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين سلطنة عمان وماليزيا. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،(٣٤)، ٤٠١-٤٣٢.

فرج، عبداللطيف حسن (٢٠١٠) *نظم التربية والتعليم في العالم*. عمان: دار المسيرة.

فليه، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤) معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

القحطاني، عبد المحسن عايض؛ إبراهيم، السيدة محمود (٢٠١٢) السياسات العامة والسياسات التعليمية مدخل تكاملي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

كمال، نادية يوسف (٢٠٠١) اتجاهات حديثة في صنع السياسات التعليمية، مستقبل التربية، ٧(٢٠)،١٨١-٢١٤.

لهلوب، ناريمان يونس (٢٠١٢) السياسات التربوية العربية. عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مجلس الوزراء الكويتي (٢٠٢٤) *برنامج عمل الحكومة. الفصل التشريعي السابع عشر ٢٠٢٤ / ٢٠٢٧* . دولة الكويت.

المركز الوطني لتطوير التعليم (د.ت) *تقرير مفصل عن عمل فريق الإشراف على تنفيذ مبادرة معايير نظام التعليم للمدة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣* . دولة الكويت.

المصيريع، فالح جمال مطر (٢٠٢١) دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد الدراسات والبحوث البيئية. جامعة مدينة السادات.

مطر، سيف الإسلام علي وفرج، هانئ عبد الستار (٢٠٠٩) خطايا السياسة التعليمية في مصر: رؤية تحليلية نقدية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة الزقازيق، أنظمة التعليم في الدول العربية: التجاوزات والأمل، ٥-٦ مايو، ١، ٢٥-٢٧.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (٢٠٢٣) *مؤشر المعرفة العالمي. المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. دبي: شركة دار الغرير للطباعة والنشر.

الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠٢١) مستقبل السياسة التعليمية بعد جائحة كورونا. *مجلة بحوث التربية النوعية بجامعة المنصورة*،(٦٢)، ١-٢٦.

الهولي، عبير عبد الله والقطان، عروب أحمد والعوضي، محمد عقيل والهولي، عائشة ناصر والعنزي، إبراهيم غازي (٢٠٢٣) رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في الكويت ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤. دولة الكويت.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (٢٠٢٠) *الإصدار الثالث لحملة من أجل الكويت*، دولة الكويت.

وزارة التربية (٢٠١٣) *الإطار المرجعي والتنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت*، دولة الكويت.

اليافعي، شريفة عبد الله علي (٢٠١٥) صنع السياسات التعليمية: المفهوم والآليات. *مجلة عالم التربية* بالمؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س ١٦ (٥٠)، ١- ٢٧.

يوسف، يحيي إسماعيل وعبد الغني، مصطفى عبد الحميد (٢٠٢١) دراسة مقارنة لتحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء خبرة جمهورية فنلندا. *مجلة البحث العلمي في التربية بجامعة عين شمس*، (١١/٢٢)، ٤٣-٨١.

المراجع الأجنبية

Andere, E (2015): Are Teachers Crucial for Academic Achievement? Finland Educational Success in a Comparative Perspective, education policy analysis archives, 23(39), http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=275041389015.

Commisceo Global Consulting (2018) Guide to American Culture, Customs, Etiquette, C.G.C, USA.

Jones, T. (2013): *Understanding Education Policy, The 'Four Education Orientations'* Framework, Springer Dordrecht Heidelberg, New York London.

Kumi, A. M., & Seidu, A. A. (2017). Comparative review of selected educational policies of 1st and 2nd cycle institutions in Ghana and Burkina Faso and that of United Kingdom and United States. *Academic journals, 12*(7), 415-424.

Lavonen,J.(2020): Audacious Education Purposes: How Governments Transform the Goal of Education systems , Springer Nature Part of Springer Nature , Switzerland AG, Avila bleat: https:llwww.capmas.gov.eglPagesl Indicators Page .aspx?page_id-6142&ind_id-1082,(Accesseddaet:8l6l2020).

Levinson, B.A.U., & Sutton, M. (2001). Introduction: Policy as/in practice A sociocultural approach to the study of educational policy. In M. Sutton & B.A.U. Levinson (Eds), Policy as practice: Toward a comparative sociocultural analysis of educational policy. Westport, Connecticut & London: Ablex Publishing.

Linh, T. H. (2020): The Trend of Education Reform in the World at the Present Context of Integration and Knowledge Economy, *Journal of Humanities and Social Science IOSR25* (1/3), 59-65.

Ministry of education Singapore (2011) *Primary Education way forward*. Available at: http//www.moe.gove.sg.

National association of independent schools (2010): *a guide to becoming a school of the future*.

Nuffic (2018) Education System Canada, Version (4), Nuffic, Nether land, Europ.

Pang hwa & Puisee tang (2006): the diffusion of information technologe in Singapore schools: *SAGE pudlications New Media & Society* 4(4):457-478.

Rizvi, F., & Lingard, B. (2010). Globalizing education policy. London, UK:Routledge.

Robson, S. (2011). Internationalization: A transformative agenda for higher education? Teachers and Teaching, 17 (6), 619-630.

The American Council on Education (2018) About the Council, The American Council on Education, Washington, USA.

Yamanaka, S. & Suzuki, K. H. (2020): *Japanese Education Reform Towards Twenty-first Century Education,* In; Reimers, F.M.: Audacious Education Purposes: How Governments Transform the Goals of Education Systems (.81-103) Springer, Switzerland.

Ministry of Education [MOE] (2012). The Case of Singapore: Rethink- ing Curriculum for the 21st Century. Singapore.